وفي حالة ما اذا لم يمكن هنالك تفكير بذلك ارجو ان اضع امام المجلس الكريم الامر التالي : —

لقد وضع المشروع فيما يتعلق بالمحاكمات الجنائية ضمانات هامة للمتهم فجعله يحاكم امام محكمة بداية يستأنف قرارها لمحكمة استئناف ومن ثم يميز لمحكمة التمييز اما الان فقد استحدثت محكمة للجنايات الكبرى وقد حرم قانونها المتهم قانونا المتهم درجة من درجات المحاكمة وكذلك بالنسبة للمحاكم العرفية فات قرارها لاتستئناف ولا تميز المواطن يشكو من ذلك .

ومع تقديري لكفاءة ونزاهة قضاة المحاكم فان جل من لا يسهو ولا يخطيء واقول انه أليس من الاجدر ان نبقى للمحاكم النظامية صلاحيتها او على الاقل النص على استئناف قرارات المحاكم العرفية لمحكمة استئنافية تنشأ خصيصا لذلك او تميز امام محكمة التمييز .

ان في اتخاذ مثل هذا القرار تأكيد لحق المواطن في الشهور بالثقة والاطمئنان هذا وانني ارجو الا يؤخذ فيما أثرته انتقاص لكرامة هؤلاء الاخوان القضاة وطعن في كفائتهم ونزاهتهم بل انني اجلهم واقدرهم ولكن المصلحة العامة تقضي بأن تؤخذ هذه الامور بعين الاعتبار .

« والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته »

كمال الدجاني

عضو المجلس الوطني الاستشاري

١٩٧٨/٧/١٧ .

المملكة الأردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الرابعة عشرة

المعقودة يوم الاثنين ٢٠ شعبان ١٣٩٩ هـ. الموافق ٢٤ تموز ١٩٧٨ م

(العدد ١٤)　　　(المجلد ١)

جدول الأعمال

صفحة

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني فـــي الساعة ١١ صباحا من يوم الاثنين الواقع فـــي ١٩٧٨/٧/٢٤ برئاســة دولة السيد احمد الــوزي رئيس المجلس الوطني الاستشـاري وبحضور أمين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب مــــن الاعضاء باجازة السيد شفيق زوايدة .

وحضر من الحكومـــة

دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء وزير الدفاع والخارجيـــة .

معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزيـــر التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاســـة الـــوزراء .

معالي السيد عدنان ابو عودة وزير الاعلام

معالي السيد غالب بركات وزير السياحـــة والاثـــــار .

معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونـــة وزيـــر العـــــدل .

معالي المهندس صلاح جمعة وزير الزراعة.

معالي السيد عصام العجلوني وزير العمل

معالي السيد سليمان عرار وزير الداخلية.

معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزيـــر المواصلات والصحة بالوكالة .

معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والقرويـــة .

سيادة الشريف فواز شرف وزير الثقافـــة والشبـــاب .

معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزيـــر الصناعة والتجارة .

معالي السيد محمد الدباس وزير المالية .

معالي المهندس سعيد بينو وزير الاشغال.

معالي المهندس علي السحيمات وزير النقل.

افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس

النصاب قانوني ، اعلن افتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليـــــوم .

١ ــ تلاوة محضر الجلسة السابقة

(موافقة على محضر الجلسة)

٢ ــ تلاوة الاجازات والاعتذارات

ــ ١ ــ

السيد الامين العام

معذرة مقدمة من المهندس السيد شفيـــق زوايـــدة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاكرم

اني اعتذر عن حضور جلسات المجلـــس الوطني الاستشاري طيلة شهر اب لاضطراري الى السفر خارج المملكة الاردنية الهاشمية .

واقبلوا الاحتـــرام .

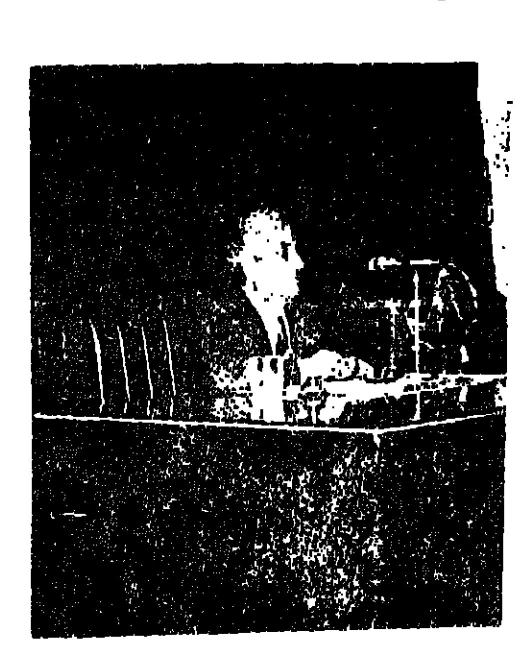
المهندس : عضو المجلس الوطني
شفيق زوايدة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على معذرته .

الجميـــع :

موافقــــــون



٣ ـــ تلاوة الكتب الواردة

ـــ أ ـــ

السيد الامين العام

كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ض/١/٨٦٨١ المؤرخ في ١٩٧٨/٧/١٦ المتضمن احالة مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الى المجلس من اجل احالته الى اللجنة المختصة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملا بالمادة ٧/أ من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ أبعث لدولتكم بـــ ١٠٠ نسخة من القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الذي تنوي الحكومة اصداره كقانـــــون مؤقت مع الاسباب الموجبة له ، وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء الراي فيـــه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على احالته الى اللجنة الماليـــــة ؟

الجميـــع :

موافقــــــــون .

السيد الامين العـــام

٤ ـــ الاستماع الى رد الحكومة الموقــرة على مناقشات السادة الاعضاء لسياسة الحكومة الداخليـــــة .

دولة رئيس المجلس

ليتفضل دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء

اريد ان اذكر بانه اضطررنا الى ذكـــــر كثير من التفصيلات في رد الحكومة ، وهـــــذه التفصيلات لم تذكر لولا انها لم تثر من قبل الاخوة الاعضاء فاذا كان هنالك تفصيل او تطويل، فانها محاولة للرد على النقاط التي اثيرت بالجلســـات الثلاثة السابقة ولم يكن لدينا خيار للاختصـــار ونحن معذورون في ذلك واستمعنا لثلاث جلسات متواصلة فنرجو صبركم في هذه الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الاخوة رئيس واعضاء المجلس الوطني الاستشاري .



اسمحوا لي ان اعبر عن شكري الجزيـــل لجميع الاخوة الذين تحدثوا مقدرين وناصحـــين مؤكدا لكم اننا نعول على مشاركتكم الايجابيـــة لنا في مسيرة الحكم ومسؤولية بناء هذا الوطـــن ايمانا منا باهمية الرقابة على الحكومة كيـــلا تغدو السلطة تسلطا والحكم امتيازا وهو ما لـــم يكن ولن يكون في وطننا يوما بعون الله وبرعايـــة قائد مسيرتنا الخيرة .

لقد تقدمت الحكومة بناء على رغبة مجلسكم الموقر ببيانها عن سياستها الداخلية ، كمـــــا استمعت الى بيانات السادة الاعضـــاء في ثلاث جلسات متتالية . واني بهذه المناسبة ، اقـــول لوجه الحق والحقيقة ، ان هذه البيانات قـــد عكست روح المسؤولية الصادقة والديمقراطيـــة الاصيلة ، والتوجه نحو الحوار الهادف القائـــم على اعتماد ميزان العقل والمنطق والواقع فـــي تقييم الامور من اجل صالح المواطن على صعيـــد بلدنا من ناحية ، وفي سبيل تحقيق اهداف امتنـــا على صعيد البناء والتعمير والتطوير من ناحيـــة اخـــرى .

ان هذه الحكومـــة التي تستلهـــم مباديء مسيرتها من قيادتنا الحكيمة الواعية لتؤمـــن بضرورة التركيز على تكامل البناء الذاتي كعامـــل اسسي من عوامل القوة الفاعلة لنا وبالتالـــي لامتنا العربية على الصعيد العالمي .

ومن هذا المنطلق كان حرصها على النظر باهتمام كبير وعناية بالغة الى الملاحظات والقضايا والمطالب التي ابداها واثارها وتقدم بها اعضاء المجلس ، وهي كلها ، في راينا تلتقي في نقطـــة واحدة مع الاهداف التي تعمل من اجلها الحكومة وان اختلفت زوايا النظر ، وهو امر طبيعـــي وظاهرة صحيـــة .

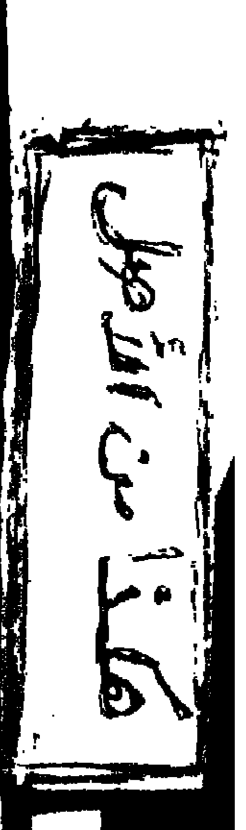
وستقوم الحكومة اليوم بالرد على النقـــاط التي برزت في كلمات السادة اعضاء المجلـــس وبياناتهم ضمن اطار من الصراحة والواقـــع وبنفس الروح المسؤولة والحوار المفتوح التـــي اظلت اجواء المجلس في الاسابيع القلائل الماضية.

المجال الاقتصادي والمالي والنقدي : ـــ

يمكن تلخيص النقاط التي اثارها الســـادة اعضاء مجلسكم الموقر بما يلي :ـــ

١ ـــ مدى تلخيص الاهداف والمشاريـــع التنموية التي تضمنتها الخطتان الثلاثية والخمسية وبصورة خاصة معدلات نمو الدخل الحقيقية .

٢ ـــ مدى تحقيق التوزيع العادل والمتكافيء لمكاسب الخطط التنموية ، بـــين مختلف فئـــات المجتمع من جهة ، وبين مختلف مناطق الملكـــة من جهة اخرى ويدخل في هذا الاطار مدى نجاعة الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لتأمين التوزيع العادل للمكاسب ومكافحة الغلاء .



اولا : تحقيق اهداف خطط التنميةو مشاريعها:

فيما يتعلق بالتساؤل حول مدى تحقيق الخطة الخمسية لاهدافها ، فان حكومتي تعلن ان النجاح كان مطمئنا ، فقد نما الايتاج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة خلال العامين الاولين من الخطة (١٩٧٦) و (١٩٧٧) بمعدل ١٠—١١٪ في العام . وتحقيقا لاهداف الخطة الرامية الى زيادة القدرة الانتاجية فقد زادت مساهمة القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة والتعدين الكهرباء ، الانشاءات) من ٣٥٪ عام ٩٧٥ الى ٣٦٫٧٪ خلال العامين الماضيين كما بلغت نسبة التحقق ٨٦٪ من مجموع الاستثمارات الاجمالية المقدرة للخطة خلال عامي ١٩٧٦، ١٩٧٧ . وكذلك ارتفعت الصادرات المحلية خلال عام ١٩٧٧بنسبة ٢٥ ٪ في الوقت الذي زادت مساهمة المستوردات من السلع الراسمالية والسلع الوسيطة والمواد الخام زيادة ملحوظة خلال نفس العام على حساب المستوردات من السلع الاستهلاكية .

ثانيا : مكافحـــة الغـــلاء :

استفسر بعض السادة الاعضاء عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي ستتخذها لمكافحـــة الغلاء .

لقد دابت الحكومة على معالجة مظاهر التضخم منذ توليها الحكم فرات ان الحكمة تقضي لا في معالجة النتائج فحسب وانما في معالجة السبب نفسه الا وهو التضخم ذاته . واذا كان التضخم كما هو معروف متعدد العلل صعب التشخيص الا ان الحكومة توجهت بكل ثقلها الى ضغط الانفاق العام وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية من جهة والى ضغط التوسع في الائتمان من جهة اخرى كوسيلة لكبح عرض النقد ، كما انها حافظت على استقرار اسعار صرف العملات الاجنبية بالنسبة للدينار الاردني كوسيلة لضغط اسعــار المستوردات .

وفي سبيل مكافحة الغــلاء ايضا قامت الحكومة باتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة الاختناقات التي كانت تحدث في عرض السلع في الســوق المحلي ، فحسنت الخدمات في ميناء العقبة واعطت وزارة التموين حق استيراد السلع الرئيسية التي كانت محتكرة في السوق كاللحوم والارز والسكر، بالاضافة الى القمح والطحين ، علاوة على خلق طاقة تخزينية عالية من صوامع وثلاجات تساعد على استمرار توفر المواد وبانسب الاسعار .

ومن بين التدابير الاخرى التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الغلاء انشاء المؤسسة الاستهلاكية المدنية التي ساهمت في توفير السلع الاساسية لقطاع الموظفين باسعار معقولة وقد كان لتوفر هذه السلع لفئات الموظفين اثر مباشر على تخفيض اسعار بعض السلع المماثلة في السوق المحلي .

واقتناعا من الحكومة بان السبب الرئيسي في الغلاء هو ارتفاع اسعار المواد الغذائية بالذات فقد لجات الى وضع خطة شهرية تتحكم بموجبها في الصادرات من السلع الزراعية التي يستهلكها المواطنون ، نتيجة الرقابة اليومية على الاسعار وسيرد التفصيل عن هذا الموضوع عند الاجابة على استفساركم حول سياسة الحكومة في تصدير المنتجات الزراعية .

ومن الاجراءات الاخرى التي تتبعها الحكومة في مكافحة التضخم الزام البائعين بالاعلان عن اسعار سلعهم بشكل واضح تمكينا للمواطن من المقارنة واختيار السلعة المناسبة التي تتفق مع حاجياته وامكانياته .

ويسرني ان اعلن هنا ان الحكومة نجحت نتيجة لهذه السياسة في تخفيض نسبة الارتفاع بالاسعار الى ٩٪ بعد ان وصلت في السابق الى ما يناهز ال ٢٠٪ ، الا انه بالرغم من كل ما تقدم فانه من الصعب السيطرة على كافة العوامل التي تساهم في رفع الاسعار في الداخل ومن ذلك مثلا ارتفاع اسعار السلع التي نستوردها من الخارج ، ولا يمكن السيطرة على مصدر الغلاء الا بتنمية الصناعة والانتاج المحلي وهو الهدف الاساسي الذي تسعى الحكومة الى تحقيقه .

ودعوني اؤكد بان الحكومةوحدها لا تستطيع السيطرة على الغلاء تماما مالم تجد التعاون

الكافي من المستهلك ومن البائع ، فعلى المستهلك ان يكيف نمط استهلاكه ضمن امكانياته وحاجاته المعقولة ، وعلى البائع ايضا ان لا يستغل ظرف السوق فيلجا الى الاحتكار والربح الفاحش .

ثالثا : توزيع مكاسب التنميـــة :

لقد تخوف بعض السادة الاعضاء من النتائج التي قد تترتب عن الاثار السلبية للتضخم والمتمثلة في عدم توزيع الدخول توزيعا عادلا، ولعلاهمما قامتبهالحكومةفيهذا الصددهوالمبادرة الى رفع رواتب وعلاوات قطاع العاملين في اجهزة الدولة والقوات المسلحة ، وقد تمت الزيادات بالاستناد الى حسابات دقيقة لنتائج التضخم خلال السنوات الخمس الماضية ، واذا كانت الحكومة لم تتمكن في بعض الحالات،وبسبب محدودية موارد الدولة من تغطية فوارق الغلاء بكاملها ، فمما لا شك فيه ان مستوى الرواتب والعلاوات الجديدة قد غطى الجزء الاكبر من هذه الفوارق . وفيما يختص بموظفي الدولة ومستخدميها فقد تـ مانشاء المؤسسة الاستهلاكية المدنية التي اسلفت الحديث عنها وكذلك بديء بالتخطيط لانشاء وحدات سكنية باسعار معقولة مثل مشروع ابو نصير الذي يتوقع ان يشتمل على (٦٠٠٠) وحدة سكنية .

اما العمال فقد استطاعوا خلال السنتين الماضيتين تحقيق مكاسب كبيرة في اجورهم وامتيازاتهم وحيثما كان تحديد الحد الادنى للاجور ممكنا ونافعا سعت الحكومة الى ذلك كما حصل في كثير من الاتفاقيات الجماعية . وكذلك شملت هذه الاتفاقيات تحسينات في الخدمات الصحية المقدمة للعمال وتوسيع خدمات العيادات العمالية ورفع معدلات الادخار في صناديق التوفير وتامين وسائل النقل وبناء المشاريع السكنية المخصصة للعمال مثل مشروع الهاشمي . ولا يفوتني ان اذكر هنا ان اكبر مكسب سيتحقق للعمال هو مشروع قانون التامينات الاجتماعية الذي هو بين ايديكـــــم .

ولا شك بان الحكومة قد وعت ان نصيب بعض الفئات من عملية اعادة توزيـــع الدخل الذي حصل بفعل التضخم والظروف الاقتصادية الاخرى قد كان كبيرا وملحوظا الى الحد الذي اوجد خللا في توازن المداخيل ، وسوف تسعى الحكومة الى معالجة هذا الامر من طريق تحديث وتطوير قانون ضريبة الدخل وسبل جبايتها بما يحقق اعادة التوازن بين مداخيل مختلف الفئات.

وقد اولت الحكومة ايضا عناية خاصة لموضوع هجرة الايدي العاملة للخارج فشكلت لجانا متخصصة قدمت توصيات محددة تعتمد على الحد من اغراءات الهجرة ، ومنها اعداد مشروع قانون عمل جديد يتناسب مع المستويات الدولية في مجال تشريعات العمل ، وتحسين العلاقات الصناعية بين صاحب العمل والعامل ، وتقديم الخدمات الاساسية للعامل . ومن ناحية اخرى انشئت مؤسسةالتدريب المهني ومؤسسات كثيرة في القطاع الخاص لزيادة الايدي العاملة المدربة في السوق المحلي .

اما بالنسبة للعمال غير الاردنيين فقد رات الحكومة ان السماح لهم بالقدوم للاردن امر لا بد منه لتمكين الاردن من سد النقص الكبير في العمال في قطاعات حيوية كالزراعة والبناء والخدمات العامة . ولكن سياسة الحكومة في ذلك هي توفير العمل للعمال الاردنيين اولا .

اما فيما يتعلق بتوزيع المشاريع الاقتصادية على مختلف مناطق المملكة فان الحكومة مستمرة في تطبيق السياسة الواردة في الخطة الخمسية حول هذا الهدف فقد اقيمت خلال السنتين الماضيين مشاريع حيوية واساسية في مناطق خارج اقليم عمان مثل العقبة ، ومعان ، والكرك واربد ، ووادي الاردن ، وتعمل الحكومة جاهدة على توزيع المشاريع الاقتصادية ذات الحجم الصغير والمتوسط توزيعا جغرافيا اكثر شمولا من طريق اقامة وتطوير مشاريع البنية الاساسية في هذه المناطق حتى تكون اكثر جذبا للمستثمرين في القطاع الخاص . ومع ادراك الحكومة بان تحقيق التوزيع الشامل للمشاريع الانتاجية لن يتاتى بسهولة ولن يؤتي ثماره في المدى القصير الا انها ستلتز مبه كل الالتزام .

وبالنظر الى اهمية الحصول على معلومات دقيقة عن عدد السكان وتوزيعهـم الجغـرافي والديموغرافي لاعتماده اساسا في وضع الخـطط التنموية وتوزيع الخدمات العامة بصورة عادلـة فقد قررت الحكومة اجراء تعداد عام للسكان في تشرين الثاني عـام ١٩٧٩ .

رابعا : الصادرات الزراعيـة :

يتضح من بيانات اعضاء المجلس الكريـم ان البعض يدعو الى منع تصدير الخضار والفواكه حماية للمستهلك والبعض الاخر يدعو الى حريـة التصدير حماية للمنتج . ان الحكومة تقدر وجهتي النظر وتحاول ان توجد توازنا بين مصالـح الطرفين ، وهي تضع خططا شهرية مرنة تحدد بموجبها السلع الزراعيـة القابلة للتصديـر او الاستيراد ، وتعتمد هذه الخطط على الموسـم الزراعي وعلى مدى توفر السلع في السوق المحلي

ولا تحابي هذه الخطط فريقا من المواطنـين على حساب فريق اخر بل تعتمد عدة اسس اهمها حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبيـة وارتفاع كلفة الانتاج الزراعي والمحافظة علـى سمعة الانتاج الاردنـي في الاسواق المجـاورة والظروف المناخية والبيئية التي تتعرض لهـا المواسم الزراعية . ويجب أن اؤكـد هنا بـان الحكومة حريصة كل الحرص على تامين مصالـح المستهلك ولكن ليس الى القـدر الذي يسمـح بتوفير سلع زراعية تنتج في غير موسمها وبكلفة عالية وذلك باسعار زهيدة تضر ضررا فادحـا بمصلحة المزارع واننا لنعتمد على تعاون المستهلك بترشيد استهلاك هذه السلع في مواسمها .

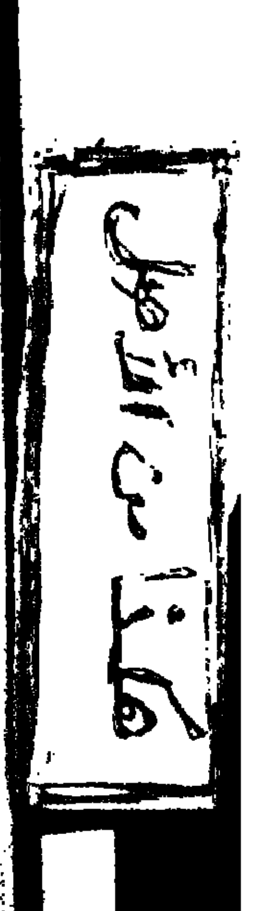
خامسا : تشجيع الصناعـة المحلية :

اثار بعض السادة الاعضاء اسئلة حـول سياسة الحكومة في مجال الصناعة المحليـة وتشجيعها . ان الحكومة تنتهج مبدأ الاقتصـاد الموجه الذي يرتكز على الحرية الاقتصاديـة ، وتتدخل الحكومة في هذه الحرية كلما اقتضـت المصلحة العامة ذلك . فكثير من المشاريـع الاقتصادية الهامة تساهم الحكومة فيها اما لكبر حجمها او لضرورتها توطيدا للثقة بها وتتدخـل الحكومة كذلك بتوجيه الصناعة عن طريق التشريع من اجل تنظيم العلاقات الصناعية بين مختلـف الجهـات .

ويسري هذا المبدا على حرية الاستيراد اذ لا تتدخل الحكومة بهدف تأمين السلع الرئيسية التي يتطلب الوضع العـام تامينها للمستهلـك بكميات كافية واسعار معقولة ، وتتدخل الحكومة في الاستيراد احيانا لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية اذا كانت هذه المنافسة غـير عادلة ولا تخدم صالح المستهلك . اما ما اثـير من تساؤل حول موقف الحكومة من سياسـة الاغراق ، فانني اود ان انوه هنا الى ان الاغراق ليس ضارا دائما طالما انه لا يؤثر على سلـع رئيسية واساسية ، وطالما انه لا يخلق احتكارا اجنبيا داخل السوق المحلي . والحكومة تراقـب هذا التصرف باستمرار ، ولا تالو جهدا جهدا في اتخاذ التدابير الضرورية في الوقت المناسب .

لقد استمرت الحكومة في تشجيع الصناعة عن طريق الاستمرار في تطبيق احكام قانـون تشجيع الاستثمار وتوسيع الاعفاءات والحوافز فيه . ومن اجل توزيع الصناعة المحلية توزيعـا جغرافيا اكثر شمولا فقد عمدت الى ترغيـب اصحاب الصناعة في اقامة صناعاتهم في المناطق الاقل تطورا ، وشجعت مؤسسات الاقراضـ المتخصصة ذات العلاقة على منحهم امتيازات وحوافز خاصة ، وفي هذا المجال ايضا فقـد تعاقدت الحكومة مع احدى الشركات الاستشارية المتخصصة لاقامة مدينة صناعية في سحاب .

ولتشجيع الانتاج الصناعي المحلي بشكـل عام فان الحكومة تعطي افضلية للانتاج المحلـي في عطاءات المؤسسات الرسمية حتى ولـو زاد سعره عن المستورد بنسبة ١٥٪ هذا بالاضافة الى السماح للمؤسسات الصناعية التي تدخـل موادها الاولية معفاة بقطف التصنيع وافـادة التصدير ببيع انتاجها الصناعي الى المؤسسات المحلية المعفاة بموجب القوانين المرعية ، وقـد نجحت هذه السياسة في احالة جزء كبير مـن عطاءات لوازم الدولة على الصناعات المحلية .



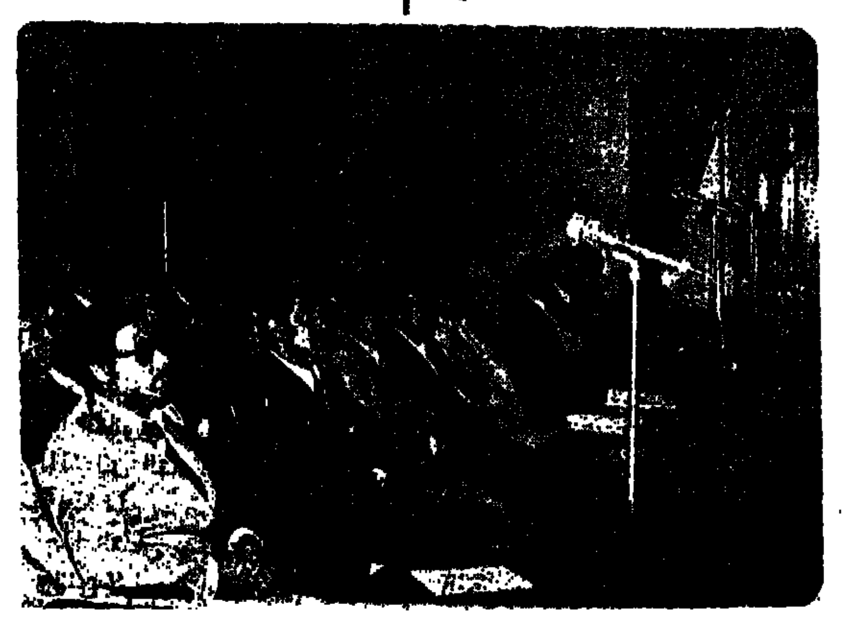
وسعيا من الحكومة لتنشيط وترويج المنتجات الاردنية في الاسواق الخارجية فقد عينت وزارة الصناعة والتجارة عددا من الملحقين الاقتصاديين في بعض السفارات الاردنية ، وحتى يتمكـن هؤلاء الملحقون من اداء واجباتهم بشكل فعـال فلا بد من توثيق التعاون بينهم وبـين اصحـاب الصناعـات .

ومن اجل تنظيم المؤسسات الاقتصاديـة المحلية خاصة التي تساهم الحكومة براسمالهـا او التي تؤثر فعالياتها على سير الاقتصاد فقد رات الحكومة ان تتدخل في بعض الاحيان عند تعثـر المؤسسات عن طريق حـل مجالس ادارتهـا وتعيين لجان مؤقتة طبقا لاحكام القانون حفاظـا على مصالح هذه الشركات وضمانا لاستمرارهـا الا انني اود ان اؤكد ان الحكومة حريصة علـى اعادة الامور الى نصابها باقصى سرعة ممكنة متى زالت الاسباب الموجبة للاجـراء .

اما عن مادة الاسمنت فقد ازداد الطلـب عليها في السنوات الخيرة ازديادا كبيرا بسبـب التوسع الهائل في قطاع البيناء وتنفيذ المشاريـع التنموية وقد تحول الاردن من بلد مصدر الـى بلد مستورد له ، واعتمد في ذلك علـى اسواق قريبة منه وقد زاد من حدة الازمـة الاحـداث الاخيرة في لبنان ، وحلا لهذه الازمة فقد بـدىء بتنفيذ مشروع التوسع الخامس الذي كان مقدرا له ان ينتهي في الربع الاخير من هذا العام الا ان المشروع تعثر وتأخر حوالي اثنين وعشرين شهرا عن موعده ، ولما جاءت لجنة الادارة الجديـدة تمكنت من اختصار هذه المدة الى حوالي ستـة عشر شهرا ، ويتوقع ان ينتهي المشروع في الربع الاخير من العام المقبل ، يما قامت اللجنة الجديدة ايضا بطرح عطاء لاستيراد مادة الاسمنت واقامة مشروع لتعبئته على ظهر سفينة راسية في ميناء العقبة ، ويهدف هذا العطاء الى ضمان استمرارية توفر مادة الاسمنت حيث ان تقطع العرض مـن هذه المادة يخلق سوقا سوداء ويرفع الاسعـار كما قامت اللجنة ايضا بطرح عطاء لتاهيـل الشركات الاستشارية من اجل اقامة فرن سادس للاسمنـت .

ان تقطع العرض من مادة الاسمنت وارتفاع اسعاره قد حدا بالحكومة الى حصر الاستـيراد في الشركة لان ذلك يمكنها من تامين المادة بكميات كافية وباسعار معقولة عدا أن الشركة بحكـم امتيازها تتحمل الخسارة الناجمة عن الاستيراد بسبب ارتفاع كلفة المادة المستوردة من السعر المحدد لهـا محليا .

اما بالنسبة لتحديد اسعار قطع السيارات فقد قامت كل من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة



التموين والاشغال العامة بالتعاون مع اتحـــاد الغرف التجارية بعقد عدة اجتماعات مع وكـــلاء ومستوردي قطع السيارات للاتفاق على صيغة معقولة لتحديد كلفة استيراد قطـــع السيارات وتحديد نسبة عادلة للربح ولضمان تامين القطع بجميع انواعها بشكل دائم وسعر عادل . هـــذا وتعمل الوزارات المعنية على وضع معـــادلات التكاليف والارباح وفقا للدراسات التي ستكـــون جاهزة للتطبيق العملي خلال فترة قريبة .

سادسا ـ المالية العامـــة

وفيما يتعلـــق بتساؤلات بعض الســـادة الاعضاء حول سياسة الحكومة في مجال الماليـــة العامة فانني اود اؤكد ان الحكومة تسعى عـــن طريق التشريع الى تحسين الموارد المحليـــــة لا بهدف دعم الخزينة فحسب بل من اجل استخدام السياسة المالية العامة وسيلة لتحقيق التوزيـــع العادل للمداخيل وتامين الموارد الذاتية لتمويـــل مشاريع التنمية وفي هذا المجال باشرت الحكومة باجراء دراسات شاملة لقانون ضريبة الدخـــل نامل ان نتمكن من تقديمه الى مجلسكم الكريـــم في وقت لاحق ، اما بالنسبة لتساؤل بعض السادة الاعضاء عن احجام المواطنين عن انشاء الشركات المساهمة العامة وتداول اسهم هذه الشركـــات بالنظر لارتفاع شرائح ضريبة الدخل المفروضـــة على ارباحها فقد اعادت الحكومة النظر في نسبة الضريبة على الشركات المساهمة العامة واعدت مشروع قانون قدم الى مجلسكم الكريم لدراسته، وبموجبه خفضت نسبة الضريبة علـــى اربـــاح الشركات المساهمة العامة باستثناء المؤسسات المالية والمصرفية من ٤٥٪ ــ ٤٠٪ .

اما فيما يتعلق بقانون المالكين والمستاجرين الذي يلح الكثيرون على تعديله فقد جرت محاولة سابقة لدراسة الموضوع ولكنها لـــم توفق فـــي الوصول الى نتائج محددة ، واود ان اؤكد هنـــا بان قضية تعديل هذا القانون ليست سهلـــــة ويكتنفها الكثير من المشاكل القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، ومع هذا فان حرص الحكومة على تحقيق العدالة في هذا الشان يدفعها الان توليها عنايتها الفائقة ، وانني لامل من مجلسكم الكريم تشكيل لجنة لدراسة هذه المواضيع وتقديـــم الاقتراحات بشانها .

واما قانون الاستملاك فان الحكومة جادة باعادة النظر فيه ايضا ليكون اكثر عدالة للمالك والمنتفع من الاستملاك .

سابعا : السياحـــــة

لقد اثار بعض السادة الاعضاء اسئلة حول سياسة الحكومة في مجال تشجيع السياحـــــة وتوزيع مشاريعها على مختلف المناطق والمحافظة على الطابع العربي والاسلامي في الاماكن الاثرية واود ان اؤكد هنا بان المشاريع السياحية التـــي تنفذها الحكومة او التي هي قيد التنفيذ تاخـــذ كافة هذه الاعتبارات في الحسبان وتحـــاول ان تستغل كافة الامكانيات والمواقع السياحيـــــة المتوفرة ولكن وفق اولويات تخضـــــع للجـــدوى الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك فان الحكومة تعتمد في تنفيذ برنامجها السياحي على استثمارات القطاع الخاص التي ازدادت زيادة ملحوظـــــة خلال السنتين الماضيتين .

وهكذا يتضح لكم ايها السادة ان الحكومـــة تسعى الى تحقيق اعلى حد ممكن من التنمية مـــع حرصها الاكيد على توزيع مكاسبها توزيعا عادلا ومتكافئا بين مختلف المناطق والفئات والافراد ولا شك بان عملية التنمية الديناميكية تنطوي بطبيعتها على مشاكل واختناقات وعلى تضحيات قـــد تتفاوت في عبئها من جهة الى اخرى ومن فـــرد الى اخر، الا المحصلة النهائية للجهد التنموي يجب ان تتوجه نحو تحقيق اعلى قدر ممكن من الرفـــاه لكل فرد من افراد المجتمع حتى تحافظ علـــى تماسك المجتمع وترابطه ، وعلى قدرته علـــى الاستمرار في موجهة التحديات المفروضة عليه.

مجال الخدمات العامـــة والادارة : ــ

ان حكومتي وهي تسعى لتحقيق توســع هام وكبير في النشاط الاقتصادي حريصة علـــى تنمية الريف والبادية وشمول الخدمات لكل تراب المملكة مع العدالة في توزيعها والاهتمام بالمناطق النائيـــــة .

التربيـــة والتعليـــم : ــ

انطلاقا من الزاميـــة التعليم مـــن الصف الابتدائي الاول حتى الصف الثالث الاعدادي فان وزارة التربية والتعليم تفتح مدرسة جديدة لكـــل (١٥) طالبا بلغوا سن القبول في الصف الاول الابتدائي وفي بعض الحالات وخاصة في مناطـــق الريف والبادية النائية فانها تفتح مدرسة لعـــدد اقل من هذا الرقـــم .

اما الحديث عن المدارس الابتدائية بانهـــا لمحو الامية فقط ، فهو تجن على الحقيقة اذ ان المناهج التي اقرها مجلس التربية والتعليم للمرحلة الالزامية هي وفق الاهداف والفلسفة التي حددها قانون التربية والتعليم تهتم بجلاء ووضوح نظريا وعمليا بالمعلومات والمهارات الاساسية والقيـــم والاتجاهات الصحيحـــة .

هذا مع العلم بان المؤسسات الدولية تشيد بانجازاتنا التربوية وخاصة لهذه المرحلة بانهـــا تفوق مثيلاتها في معظم الدول النامية .

اما الصفوف المجمعة فهي ضرورة وطنيـــة وتربوية لتوفير التعليم في جميع المناطق وخاصـــة تلك التي لا يتوافر فيها العدد الكافي من الطلبـــة لتشكيل صفوف مستقلة وبالتالي فـــان انشـــاء الصفوف المجمعة يساعد على تحقيق ديمقراطية التعليم ، وهو ليس بدعة بل تمارسه اغنى دول العالم واكثرها تقدمـــا .

اما توفير مساكن للمعلمين فان الهيئـــات المحلية في الوقت الحاضر مكلفة بتأمين مساكـــن مناسبة للمعلمين وخاصة في المناطق النائيـــــة، وقد وضعت الحكومة في خططها الجديدة للابنيـــة المدرسية وخاصة المركزية منها انشاء مساكـــن للمعلمين والطلبة القادمين من القرى المجـــاورة كما يسمح في مدارس القرى باطالة اليوم الدراسي واستخدام احدى غرف المدرسة سكنا للمعلمين .

اما البعثات فتوزع على المحافظات والالوية بما يتناسب مع عدد خريجي الدراسة الثانويـــة فيها ، ومن اهداف هذا التوزيع حفظ حقـــوق ابناء المناطق التي لا تتوفر فيها تسهيلات متساوية اذ ان اعطاء البعثات حسب تسلسل العلامـــات في المملكة لا يوفر حصصا لتلك المناطق .

اما تمهين التعليم فيسير حسب الخطـــــة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجري حاليا زيادة عدد المدارس الصناعية ومراكـــــز التدريب المهني ومراكز التدريب في القوات المسلحة وزيادة اقسام التعليـــم التجـــاري والنســـوي والتمريضي والبريدي والمدارس الشاملة ، كمـــا اضيفت حصص للنشاط المهني من الصف الاول الابتدائي وحتـــى الثالث الثانوي كمـــا وتدرس المدارس الصناعية على مدى ثلاث فترات، وانشئت دراسات مهنية عليا كالبوليتكنيك والمعهد الفني للبنات وسيضاف معهدان فنيان في عمان والزرقاء في العام القادم . لقد كانت نسبة طلبة الدراسات المهنية عام ١٩٧٢ (٨٪) من مجموع الطلبـــة ، ارتفعت هذا العام الى (٢٢٪) وستصل الـــى (٣٠٪) عام ١٩٨٠ وفقا للخطة المرسومة .

لقد قامت الحكومة بوضع خطة كاملة لحـــل مشكلة الابنية المدرسية في المملكة وخطط تفصيلية لانشاء مدارس مركزية في (٦) مناطق تعليميـــة في المملكة ويجري وضع خطط مماثلة لبقيـــــة المناطق بحيث تحل مشكلة الابنية المدرسيـــــة ومواصلات الطلبة وسكن المعلمين وتوفير المعلمين المؤهلين والتجهيزات الكافية لتلك المدارس .

الصحـــــــــة :

تشارك حكومتي الاخوة اعضـــاء المجلس بضرورة الانتقال في تقديم الخدمات الصحيـــــة في الريف والبادية من العيادات القروية الـــــى المراكز الصحية الاساسية والمتكاملة ، في الوقت الذي زادت فيه عدد زيارات العيادات القروية الى مرتين او ثلاث مرات اسبوعيا ، فقد افتتحت وزارة الصحة (٨) مراكز صحية اساسية خلال العام المنصرم كما صدرت خلال الاسبوع الحالي قرارات بانشاء ثلاث مراكز جديدة في محافظـــة الكرك تشمل قرى بني حميدة وقرى الخرشـــة والقطرانة ، وخطة الوزارة انشاء مركز صحـــي اساسي في كل مجمع خدمات يقام لمجموعة مـــن



القرى شاملا لمركز امومة وطفولة والعقبـة الكاداء في هذا المجال عدم توفر القابلات القانونيات لادارة هذه المراكـز .

اما في حقل التامين الصي فالحكومة جادة في وضع نظام جديد للتامين الصحي المدني لموظفي الدولة والبلديات يكفل تحسين دخل المشروع ، ورفع مستوى الخدمات للمشتركين والمنتفعين ، وستوفر مؤسسة التامينات الاجتماعية التـي يبحث مجلسكم الموقر مشروع قانونها في مرحلتها الثانية التامينات الصحية لجميع الذين تشملهـم مظلة تاميناتها في القطاعين العام والخاص مستفيدة من خبرات القطاعين في هذا المجال .

ان حكومتي مقتنعة بضرورة تحديد اجـور الاطباء وتكاليف الاستشفـاء ، وتدرس وزارة الصحة حاليا بالاشتراك مع نقابة الاطباء تشريعا خاصا في هذا المجال يضمن عدالـة الاسعـار والتكاليف والرقابة الدقيقة من الوزارة والنقابة .

ان الادوية من السلع القليلة ان لم نقـل النادرة التي لم تجار السلع الاخرى في ارتفـاع الاسعار وذلك للرقابة الصارمة التي تقوم بهـا اللجنة الفنية لمراقبة الادوية الممثلة للاجهـزة المختصة في القطاعين العام والخاص وستستمر اللجنة في الرقابـة من حيث السعـر والجـودة بما يوفر للمواطن دواءا جيدا بسعـر معقول ، وبالرغم من ان هذه السياسة الواضحة قد ادت الى خروج بعض الادوية من السوق الاردني فان بدائلها متوفرة وبجودة كافية كما تعيد اللجنـة حاليا النظر بالسياسة الدوائية بما يكفل استقرار افضل للسوق الدوائي . (انشاء الله نكون هنـا قد ارضينا الاطباء) .

الشؤون البلديـة والقرويـة

اولا : مياه الشرب :

اعتذر لتفصيلات كثيرة لان ترده موضوع مياه الشرب كثيرا من قبل الاعضاء .

لقد تضمن تقرير الوضع المائي المقدم من مؤسسة مياه الشرب المعلومات الكافية الا انـه زيادة في الايضاح اورد ما يلي :ـ

الباديـة الشماليـة :

تجري الدراسات والعمل حاليا على زيادة كميات المياه المضخوخة للقرى وايجاد مصـادر جديدة لمياه ، اذ تقوم سلطة المصادر الطبيعيـة بحفر بئـر شرقي ام الجمال وسترسل حفـارة اخرى لمنطقة ضبحا وصبحية لايجاد مصـادر للمياه لتزويد قرى البادية الشمالية ، بالاضافـة

الى انشاء مظلات جديدة لتزويد الصهاريج العاملة في تلك المنطقة ، علما بانه قد تم ايصال خط مياه الى خزان دير الكهف من خط الازرق .

منطقـة جرش :

سيتم قبل نهاية هذا العام طرح عطاء لتزويد منطقة نحلة وريمون بالمياه من عين الغدير وعطاء اخر لتزويد قرية الكتة بالمياه من عين الديـك والتيس .

منطقـة شرق وجنـوب عمـان :

تجري الدراسات حاليا لجر المياه من ابار سواقة الى منطقة القسطل من ثم ضخها الـى قرى شرق وجنوب عمان بما فيها مادبا ، وسيتـم طرح العطاء قبل نهاية العام الحالي ، وهنـاك دراسات اخرى لتزويد قرى الحمايـده من بئـر ام الرصاص .

محافظـة البلقـاء :

يجري العمل حاليا لتنفيذ مشروعي عـين الشريعة وزي اليزيدية ، الاول لتزويد مدينـة السلط وقرى عيرا ويرقا والثاني لتزويد قـرى الخرابشة وزي ، هذا بالاضافة الى استغـلال مياه عين حزير وبئر السلط الجديد .

الجبيهـة / صويلـح :

تجري دراسة ايصال المياه من ثلاثة ابـار في البقعة الى منطقة صويلح والجبيهة والجامعـة الاردنيـة .

منطقـة الجنـوب :

تم تقريبا الانتهاء من انشاء مشروع نجـل الشوبك لتزويد مدن وقرى قضاء الشوبك ولواء الطفيلة البالغ عددها (٣٢) قرية ، كما أن مشروع قاع معان الذي يزود مـدن وقرى قضاء وادي موسى وعددها (١٥) قرية على وشك الانتهـاء فالمشروعان حاليا في مرحلـة التجربـة .

الصهاريـج :

لقد تم شراء (٣٠) صهريج ماء جديد وصل منها (١٩) صهريجا خـلال الاسبوع الماضي ويجري توزيعها على المحافظات حسب الحاجة .

هذه هي وضعية المياه ، اما بالنسبة للسياسة المائية فقد اصدرت قرارا بتاليف لجنة لدراسـة انشاء سلطة مياه مركزية ومجلس اعلى للميـاه لوضع السياسة المائية في المملكة والاشراف على تنفيذهـا .

ولا يفوتني هنا ان اذكر ان من بين الصعوبات التي تواجه مؤسسة مياه الشرب في تنفيـذ مشاريعا نقص الايدي العاملة الفنية مما جـدا بها للتعاقد مع عدد من الفنيين الباكستانيـين الذين سيباشرون العمل في مطلع الشهر القادم .

ثانيا : شبكات المجـاري

السلط : يخدم المشروع جميع الابنية السكنية ضمن المناطق التنظيمية الماهولة بكثافة سكانيـة جيدة ، ولا يمكن ايصال المجاري في المرحلـة الاولى الى كل منزل ضمن حدود التنظيـم لاعتبارات مالية مهمة ، كما انه من غير المجـدي اقتصاديا وعمليا توصيل المشروع الى كل مناطق التنظيم قبل امتداد العمران والبناء اليها ، لقـد كانت التكاليف المقدرة للمشروع (١٫٦٥٠٫٠٠٠) دينار اصبحت الان (٢٫٢٥٠٫٠٠٠) دينار .

جرش : تم طرح عطاء المشروع ، واقترضت البلدية مبلغ (٧٠٠) الف دينار بكفالة الحكومـة لهذه الغايـة .

الزرقاء : تم اعداد دراسة كاملة للمشروع الا ان عدم توفر الامكانات المالية حال دون وضعه في حيز التنفيذ والحكومة بصدد توفير التمويـل الذي يبلغ حوالي عشرة ملايين دينار للمرحلـة الاولى فقط . وان وزارة الشؤون البلديـة والقروية بالتعاون مع المجلس القومي للتخطيـط تضع برنامجا زمنيا لتحضير دراسات مشاريـع المجاري في كل من اربد والكرك وعجلون وعـين جنا عنجرة والطفيلة والرصيفة كجزء من مشروع الزرقاء وتدبير التمويل اللازم لتغطية كلفـة هـذه الدراسـات .

ثالثا ـ الكهرباء

ان الحكومة كما سبق واوضحت مهتمة بانارة جميع قرى المملكة ولديها مشاريع تحت التنفيذ تشمل (٥١) قرية ومشاريع متعاقد عليها تشمل (١٩٥) قرية ومشاريع قيد الدراسة تشمل (٥٧) قرية ، اي ان هذه المشاريع تغطي (٣٠٣) قرى وهي جميع قر ىالمملكة التي يتجاوز عدد سكانها (٥٠٠) نسمة .

اما المشاريع تحت التنفيذ فتشمل مشروع كهربة وادي الاردن الذي يغطي (٣١) قرية و (٣) مراكز تسويق و (٥) محطات مياه ،ومشروع كهرباء الكرك ويغطي (٢٠) قرية و (٣) محطات مياه ويؤمل ان يتم تشغيل هذين المشروعين خلال الشهور القليلة القادمة .

اما المشاريع المتعاقد عليها فتشمل مشروع كهربة الريف في محافظتي العاصمة والبلقاء الذي يغطي (٦٥) قرية تنار (٣٥) قرية منها قبل نهاية عام ١٩٨٠ و (٣٠) قرية قبل نهاية عام ١٩٨٢ ، ومشروع كهربة الريف في محافظة اربد الذي يغطي (١٣٠) قرية تنار قبل نهاية عام ١٩٨٢ .

واما المشاريع قيد الدراسة فهي : ـ

ـ المرحلة الثانية من كهربة الريف في محافظة الكرك ويغطي (٢٢) قرية .
ـ كهربة الريف في الاغوار الجنوبية ويغطي (١٠) قرى .
ـ كهربة لواء الطفيلة ويغطي (٧) قرى .
ـ كهربة منطقة الشوبك ويغطي (٦) قرى .
ـ كهربة القرى النائية في الجنوب ويغطي (١٢) قرية .

ويؤمل ان تنار جميع هذه القرى قبل نهاية عام ١٩٨١ .

اما عن موضوع كهرباء معان فارجو ان ابين ان المولدين الحاليين موديل ١٩٥٦ اشترتهما شركة كويتية من الشركة الصانعة عام ١٩٧٠ وعملا في الكويت حوالي ثمانية اشهر فقط ثم تم شراؤهما من قبل بلدية معان عام ١٩٧٥ بمبلغ (٥٠) الف دينار ، ولقد اجتهدت اللجنة الفنية بالتوصية بشراء المولدين بسبب رخص السعر وميزة السرعة البطيئة وسرعة التوريد ولا نستطيع الان الجزم بصحة هذا الاجتهاد ، كما يعود سبب تعثر المشروع الى التاخير في بناء محطة التوليد وبقاء المولدين في العراء مدة تزيد على السنة وتاخر طلب القطع الاحتياطية اللازمة للصيانة.

وكحل لمشكلة كهرباء معان فقد تم حديثا احالة عطاء لشراء وحدة توليد جديدة بقوة (٥٧٠) كيلووات وسرعة (٧٥٠) دورة في الدقيقة بمبلغ ٨٦ الف دينار . في الكلمة عرض لمشكلة المولدات التي اثيرت يمكن العودة اليها .

ولكن كانت الحكومة قد اصدرت التعليمات منذ عام ونصف الى جميع البلديات والمجالس القروية بعدم شراء اية الية او مولد قديم مهما كان السعر مغريا ، وتجهيزات معان قبل هذا بكثير .

رابعا ـ التخلص من النفايات

لقد تم وضع منهاج عمل لتصنيع ومعالجة النفايات في منطقة اقليم عمان الذي يضم معظم البلديات والقرى المجاورة للعاصمة، ويجري حاليا استدراج عروض الشركات المؤهلة لاعداد الدراسات المطلوبة تمهيدا لطرح العطاء الذي على ضوء نتائجه ستتم معالجة النفايات في الاقاليم الاخرى .

والى ان يتم تنفيذ مشروع مجاري الزرقاء والرصيفة وحماية البيئة من التلوث وخاصة مصادر مياه سد الملك طلال فقد قررت لجنة السلامة العامة تكليف كل مصنع في منطقة الزرقاء والرصيفة وعوجان عمل محطة تصفية للمياه العادمة بحيث يتم ربطها مستقبلا بمشروع المجاري

خامسا ـ التخطيط الاقليمي

تتبنى الحكومة في برنامج عملها اعتماد التخطيط الاقليمي وهناك حتى الان ثلاثة اقاليم هي : ـ

١ ـ اقليم وادي الاردن الذي تتولى سلطة وادي الاردن مسؤولية تنظيمه وتطويره وقد قطع مراحل متقدمة في التنفيذ .

٢ ـ اقليم عمان الذي تعمل لجنة فنية متخصصة على دراسة ووضع مخططاته التفصيلية .

٣ ـ اقليم اربد ، الذي استدعى فريق من الخبراء اليابانيين لاجراء الدراسات اللازمة له وهم يعملون حاليا بالاشتراك مع نظرائهم الاردنيين .

اما اقليم العقبة فقد تم اعداد مسودة القانون الخاص به ، كما تتجه النية الى تشكيل اقاليم في كل من الكرك ومعان والبادية الشمالية والبادية الجنوبية .

سادسا ـ تنظيم المناطق الصناعية

توجد حاليا مناطق صناعية ضمن المخطط الهيكلي او خارجة في معظم المدن كما تقوماحكومة بانشاء مدينة صناعية كبيرة قرب سحاب،وتقوم لجنة متخصصة بتحديد مناطق الصناعات الثقيلة في المنطقتين الشمالية والجنوبية .

اما المنطقة الصناعية الحرة الاردنية السورية المشتركة على الحدود فلها امكانيات واسعة لاحتواء الصناعات المشتركة وهي الان في مرحلة البدء بالتنفيذ بعد ان تم توفير الخدمات العامة من مياه وكهرباء وطرق .

سابعا ـ مراكز الخدمات المشتركة

لقد باشرت الحكومة ، تنمية للريف وتطويرا له ، بتنفيذ خطة انشاء مراكز خدمات مشتركة لكل مجموعة من القرى المتقاربة ، مما يؤدي الى اقتصاد في التكاليف ونفقات التشغيل، والى كفاءة افضل في نوعية الخدمات ، وسهولةالحصول على التمويل اللازم .

لقد تم تشكيل (١٤) مجلس خدمات مشتركة في مختلف المحافظات ، والحكومة جادة بانشاء مجالس اخرى ورصد المخصصات اللازمة لتمويل مشاريعها .

ثامنا ـ دعم المجالس البلدية

قامت الحكومة هذا العام بمضاعفة حصة كل بلدية من عائدات المحروقات والنقل على الطرق والجمارك بحيث اصبحت حصة السهم الواحد من هذه العائدات (٤٠) الف دينار بينما في العام الماضي (٢٠) الف ، كما رفعت حصة كل مجلس قروي من (٧٥٠) الى (٤) الاف دينار خلال هذا العام .

كما اسهمت الحكومة في تحسين واردات البلديات من خلال تحديث الرسوم التي تتقاضاها عن خدماتها ، ويجري حاليا اعداد قانون لرخص المهن ونظام لرسوم الابنية زكادة في تحسين هذه الواردات .

كما زادت الحكومة نسبة الاقراض للمجالس البلدية والقروية وتعمل علىتطوير صندوق قروض البلديات والقرى ليصبح بنكا للتنمية والتسليف لتمكينه من الحصول على قروض كافية من مؤسسات الاقراض العربية والاجنبية ولتمكينه بالتالي من زيادة قدرته الاقراضية .

تاسعا : قانون البلديات :

يجري حاليا وضع مشروع قانون حديث للبلديات يساير التطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الوقت الحاضر ، ويعيد النظر في الاحكام التي تضبط عملية الانتخاب والترشيح واهلية العضو ومؤهلات رئيس البلدية وطريقة تشكيل المجلس البلدي وتوسيع قاعدة المنتخبين وصلاحيات المجلس ورئيسه .

عاشرا : الاسكان :

بالرغم من حداثة مؤسسة الاسكان فقد نفذت (٤٣) مشروعا اسكانيا اشتملت على (٦٠٨٩) وحدة سكنية موزعة على مختلف انحاء المملكة وبلغت تكاليفها (--) مليون دينار مولت من ميزانية الدولة او بالقروض الداخلية من البنك المركزي . تبني مؤسسة الاسكان لذوي الدخول المحدودة ، المتدنية والمتوسطة ، وخاصة في مراكز الانتاج الزراعي والصناعي والتعديني ، وذلك ضمن المخصصات التي تستطيع الدولة توفيرها

من موازنتها أو بالاقتراض ، الا ان قدرتها تبقى دون تلبية الحاجة السكنية للمملكة وخاصة لذوي الدخول المحدودة .

كما ان بنك الاسكان يسهم من خلال قروضه بدعم مشاريع الاسكان الفردية وجمعيات الاسكان التعاونية .

الاشغال العامة :

الطرق :

تشارك الحكومة الاعضاء المحترمين اهمية ايصال طريق صالح على مدار السنة الى كل قرية وتجمع سكني ومركز زراعي وصناعي . ان شبكة الطرق الاردنية من احسن شبكات الطرق في المنطقة بالنسبة لحالتها العامة او بالنسبة لاطوالها التي تزيد في الضفة الشرقية وحدها على (٦) الاف كيلومتر تربو كلفتها الحالية على (١٠٠) مليون دينار ، الا ان الحكومة مقتنعة بان هناك حاجة كبيرة لاستكمال هذه الشبكة ورفع مستواها وصيانتها ، ولذا فقد خصصت اعتمادات كبيرة في السنتين الاخيرتين لانشاء الطرق وصيانتها ، وحيث ان هذه الاعتمادات تشكل عبئا كبيرا على الموازنة فقد اتخذت الحكومة الاجراءات التي تكفل مساهمة المستفيدين من هذه الطرق وخاصة نقل الترانزيت بقسط من هذه الاعتمادات .

مشروع كلية الشهيد فيصل :

وتمت اللجنة الملكية العليا بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ اتفاقية مع الشركة الاردنية للتنمية الاقتصادية بقيمة (٥ر٦٠٢ر٠٢٣) دينار اردنيا بتمويل خاص لانشاء حرم الكلية الذي يشمل حوالي (٦٧) الف متر مربع ، وقد تقرر في شباط ١٩٧٦ خفض مساحة المنشات الى (٥٦) الف متر مربع تقريبا كما خفضت الكلفة الى (٤ر٦٩٢ر٠٠٠) دينار كما تم في نفس الشهر تخويل وزارة الاشغال العامة مسؤولية متابعة تنفيذ المشروع وارتبط بها المهندسون المستشارون المشرفون على التنفيذ، لقد تبين للوزارة ان نوعية مصنعية الخرسانة في العديد من المواقع والمنشات دون المواصفات المطلوبة ، ومالجت الوضع بواحدة او اكثر من الوسائل التالية :

١ ـ هدم الخرسانة في بعض المواقع .

٢ ـ اعتبار الخرسانة المسلحة في بعض المواقع على انها خرسانة عادية لغايات التسوية.

٣ ـ الغاء طوابق اضافية في بعض المنشات

٤ ـ معالجة وتحسين اي اعمال خرسانية جديدة .

ولقد كان من نتيجة الخلاف على نوعية الخرسانة والاختبارات والدراسات الفنية والاتفاق على طرق المعالجة وتنفيذ اعمالها تعطيل العمل في اكثر اجزاء المشروع لمدة اشهر .

وفي كانون اول ١٩٧٧ تقدم المتعهد طالبا تعويضه عن خسائر يدعي انها لحقت به وعند رفض طلبه لعدم القناعة بالاسباب التي استند اليها اقام دعوى لدى محكمة البداية التي حكمت له بتعويض مقداره (٢٦٦ر٣٨٩) دينارا والقضية الان لدى محكمة الاستئناف .

ان العمل في المشروع متوقف تقريبا منذ اوائل العام الحالي وسيتم البت في طريقة تنفيذ المشروع على ضوء الحكم النهائي في القضية .

مشروع مركز الاصلاح والتاهيل :

احيل العطاء بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣ على شركة الانشاءات العامة بمبلغ (٥ر٩٨٦ر٣٠٧) دنانير شاملة لفوائد التمويل الذي وفره المتعهد ، وبالنظر لظروف العمل السائدة وعدم توفر العمال والحرفيين والمهنيين فقد طلب المتعهد الموافقة على تنفيذ المشروع بطريقة الخرسانة المصنعة ، ولقد ووفق على طلبه شريطة انجاز المشروع ضمن المدة المحددة في العطاء الاصلي وان يقدم المخططات التفصيلية للتنفيذ من قبل مؤسسة ذات خبرة مصدقة من قبل الشركة الاستشارية التي صممت المشروع .

يجري العمل حاليا في تنفيذ بعض المنشات المقرر انشاؤها بالطريقة التقليدية كما يجري اعداد المخططات التفصيلية للمنشات الاخرى ، كما وصل الى الأردن الجزء الاكبر من اجهزة المصنع المستورد لغايات الانشاء كما وضع المتعهد برنامجا للتنفيذ في المواعيد المحددة .

اما السبب في ارتفاع نسبة المبالغ المدفوعة للمتعهدين في هذين المشروعين قياسا الى نسبة الاعمال المنجزة فيعود الى المبالغ التي تدفع للمتعهدين مقابل المواد والتجهيزات الموردة في الموقع والى اقساط السلفة لمشروع كلية الشهيد فيصل التي لم يتم استيرادها بعد .

انهيار سقف قاعة مدرسة في الزرقاء :

لقد تم الانهيار عند فك الطوبار الحامل للسقف ، فألفت لجنة في حينه للتحقيق في الاسباب التي عزتها الى سوء المصنعية والاخطاء في ثني الحديد وقد اتخذت الاجراءات بحق المسؤول المشرف على تنفيذ المشروع ، كما الزم المتعهد باعادة انشاء القاعة وحرم لفترة من الدخول في عطاءات الدولة .

مشروع الابنية المدرسية المصنعة :

ان الارتفاع في اسعار الابنية التقليدية والتاخر في تنفيذها وانشغال المتعهدين المؤهلين بالمشاريع الكثيرة في الاردن ، بالاضافة لحاجة وزارة التربية والتعليم الملحة الى عدد كبير من الابنية المدرسية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة حدا بالحكومة الى التفكير بالاتجاه الى انشاءات الابنية المصنعة بالاضافة الى الابنية التقليدية فارسلت وفدا الى ايطاليا والمانيا وفرنسا للاطلاع على مثل هذه الابنية ومصانعها وطرق التصنيع ، وقد ورد للمشروع ثلاث وثلاثون عرضا تم الاتفاق على انسبها ، وكان سعر المتر المربع (٥١٤ر٩) مارك الماني غير شامل للاساسات وبلاطة الارضية ، ولما كان سعر المارك في حينه (١٢٠) فلسا ، فان سعر المتر المربع يصبح حوالي (٦٢) دينارا بالاضافة الى حوالي عشرة دنانير للاساسات وبلاطة الارض ، فيصبح السعر مقاربا للاسعار التي كانت دارجة في ذلك الوقت للابنية التقليدية .

اما من حيث النوعية فان الابنية مصنعة لتعيش اكثر من (٦٠) عاما وليست عشر اعوام بالاستعمال الاعتيادي وفي الظروف المناخية السائدة في اوروبا وهي اسوا من الظروف المناخية في الاردن ، فالقواعد والاساسات وبلاطة الارضية هي نفسها في الابنية التقليدية والهيكل الخامل للجدران والسقوف من الحديد الذي لا يقل نوعية عن الهياكل الخرسانية التقليدية والجدران الخارجية تعزل الحرارة بما يساوي (١٤) ضعف الخرسانة العادية والاسطح الخارجية والدهان تقاوم عوامل الجو والاهتراء الطبيعي والتمديدات والالمنيوم والمنجور والغالات تمتاز على جميع الانواع الدارجة محليا في المشاريع المماثلة .

وتجدر الاشارة هنا الى ان مخصصات القرض لم تستعمل للابنية فقط وانما استعملت لغايات اخرى في المشاريع المخصصة لها كتجهيز المواقع وفتح وتعبيد طرق وساحات تزيد مساحتها عن (٢٥٠) الف متر مربع وعمل اسيجة تزيد اطوالها عن خمسة كيلو مترات وعمل مشاريع مياه وكهرباء وشبكة مجاري في مراكز الحدود في العمري والمدورة ومركز العبور على جسر الامير محمد وتجهيز القاعات الرياضية بجميع المعدات والادوات اللازمة .

الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية :

لقد اشار بعض السادة الاعضاء الى وجوب العناية بالجوانب الاخلاقية والمعنوية ، ونبهوا الى ظهور بوادر اجتماعية مقلقة ، وان الحكومة مقتنعة بضرورة الاهتمام بهذا الامر ، وقد اتخذت خطوات عدة لتحديد حجم المشكلة ومعالجتها على أسس علمية وواقعية وبين يدي مجلس الوزراء حاليا ورقة عمل تهدف الى اشراك جميع الوزارات والمؤسسات المعنية والقطاع الخاص في رسم سياسة موحدة تهدف الى تعزيز وجود المواطن الذي يرتبط بتراثه الروحي ومبادئه الحضارية ويتخذ من ذلك محركا للانتماء للارض والوطن والمشاركة الفعالة في الاعمار والازدهار وتاكيد معاني المواطنة الصالحة .

اما بخصوص الحج فان وزارة الاوقاف تتخذ حاليا جميع الاجراءات اللازمة لحل مشكلتي النقل والسكن وقد توصلت بالتعاون مع السلطات السعودية الشقيقة الى عدم تحصيل اجرة السكن من الحاج الاردني وتركه حرا يسكن حيث يشاء ،

والوزارة تبحث حاليا في تشكيل اتحاد بين الشركات الرئيسية لنقل الحجاج قادر على توفير الباصات الجديدة ونامل في حل هذه المشكلة في وقت مبكر قبل موسم الحج القادم .

اما المقابر الاسلامية فهي وقف من اوقاف المسلمين لازم مؤبد كالمساجد وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية ، وقد اكد ذلك قانون الاوقاف، ولذا فان المقابر سواء المستعملة او الدارسة هي مال اسلامي ملي يخص المسلمين وحدهم ولا يجوز ادخاله في الاموال العامة .

اما المقامات والاثار الاسلامية فالحكومة على قناعة بضرورة العناية بها لارتباطها بعقيدة المواطن وانتمائه لارضه ، ولدى وزارة الاوقاف مخططات جاهزة للتنفيذ ، اذا ما توفرت المخصصات الكافية .

اما فيما يخص الفوائد البنكية فقد وجدت الحكومة ان احسن الوسائل لازالة الحرج عن المواطنين ولتشجيع من لا يرغب بالتعامل مع البنوك خشية الفائدة الربوية على استثمار امواله في المشاريع الانمائية ان تشجع قيام البنوك الاسلامية على غير اساس الفائدة ، ولذا فقد صدر قانون البنك الاسلامي الاردني الذي يدخل الان المراحل التنفيذية النهائية .

تنظيم العقبة :

بدات لجنة تنظيم العقبة بوضع المخطط الشامل للمدينة وبعد اقراره نفذت عام ١٩٦٩ المنطقة السكنية الاولى من ٢٥٦ منزلا و١٥٨ محلا تجاريا على ارض تمتلك الخزينة الجزء الاكبر منها وعند عرض هذه المنازل والمحلات التجارية على اهالي العقبة باسعار زهيدة لم يقوموا الا بشراء ٨٥ منزلا و٥٩ محلا تجاريا على الرغم من تسهيلات الدفع ولذا بيعت للراغبين الاخرين في الشراء .

طرحت اللجنة عام ١٩٧٠ للبيع المنطقة التجارية الثالثة والمنطقة السكنية الرابعة واعطيت اولوية الشراء لاهالي العقبة مع تخفيض ٢٠٪ من قيمة الارض وكانت نسبة المتقدمين منهم للشراء ٣٠٪ فقط .

في عام ١٩٧٤ تم تنظيم المنطقة التجارية الثانية وهدم المباني القديمة وتسوية الارض تمهيدا لبيعها بسعر ٥ الاف دينار للدونم الواحد على الشوارع الرئيسية و٤ الاف دينار على الشوارع الفرعية ولقد اوقفت عملية البيع بسبب الاحتجاجات على ارتفاع الاسعار وتوقف العمل في مشاريع الخدمات بسبب عدم توفر المال اللازم .

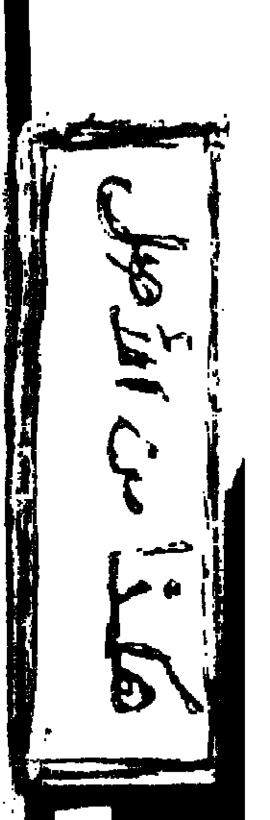
اعيد تنشيط لجنة التنظيم في نهاية عام ١٩٧٧ وتم وضع خطة لتطوير المدينة خلال عامين بما في ذلك انشاء المناطق التجارية والحرفية والصناعية والسكنية لذوي الدخل المحدود والمرافق العامة والمقبرة والمسلخ وحظائر المواشي والمدينة الرياضية وتطوير شاطيء النخيل والمراكز التجارية وحدائق الاطفال والملاجيء .

وعند مباشرة تنفيذ هذه الخطة ارتفعت تكاليف انشاء المرافق العامة فاعيد النظر بسعر الاراضي ليغطي بثمنها كلفة المرافق والخدمات ، وتقرر السعر بـ ١٢ الف دينار للدونم على الشوارع الرئيسية و٨ الاف دينار على الشوارع الفرعية وقد بيعت المنطقة التجارية الثانية بكاملها لاهالي العقبة الاصليين مع تخفيض بنسبة ٢٠٪ كما تبين بعد طرح عطاء المرافق العامة ان المبلغ المحصل من اثمان القطع يقل عن قيمة العطاء بمبلغ ٩١ الف دينار .

وبموجب الخطة بوشر بانشاء المرافق العامة للمدينة بكلفة ٦٧١ الف دينار . وارجو ان اشير هنا الى ان لجنة التنظيم لا تقوم بترحيل اي عائلة او هدم اي بيت قبل تامين سكن ملائم لصاحبه اما الاستملاك والتعويض فتقدره لجنة مؤلفة من مندوب من دائرة الاراضي والمساحة ومندوب عن لجنة التنظيم ومندوب من الاهالي يعينه المجلس البلدي .

الإدارة المحلية :

ان الحكومة تؤمن بالادارة اللامركزية ليتسنى للحكومة في المركز القيام بمهمة التخطيط والتنسيق والمراقبة تاركة للاجهزة الادارية في المحافظات تنفيذ هذه الخطط ، ولذا فان الحكومة



تعد حاليا مشروعا لقانون الادارة المحلية يعطي للحاكم الاداري سلطة الاشراف على اجهزة التنفيذ الميدانية يعاونه في ذلك مجلس محلي يمثل الاجهزة الرسمية والمواطنين ، وان يكون للمحافظة ميزانية مستقلة لمشاريعها كجزء من الميزانية العامة للدولة .

التنسيق بين الاجهزة :

لقد اثار احد الاعضاء موضوع التنسيق بين الوزارات والاجهزة وان تقارير الوزارات خلت مما يشير الى ميكانيكية التنسيق بينها .

انني اذ اقدر مثل هذه الملاحظة لما تنطوي عليه من استيعاب عميق لمفهوم العمل المخطط الناجح لاود ان اوضح ان هذه الحكومة ادركت اهمية التنسيق بين الوزارات والاجهزة ذات العلاقة بمجال معين من اجل تحقيق اداء افضل ونتائج اسرع فلجات الى تشكيل لجان وزارية تجتمع بانتظام وتدرس المواد المدرجة على جدول اعمالها لاتخاذ القرارات المناسبة ولمتابعة تنفيذها وتقديم نتائجها . اما هذه اللجان فهي :

اولا : لجنة التنمية وتجتمع مرة في الاسبوع لمناقشة جميع المشاريع التنموية من حيث تمويلها وتنفيذها ووضع الحلول المناسبة لما يعترضها من مشكلات ومعوقات .

ثانيا : اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة: وتجتمع كلما اقتضت الحاجة الى ذلك من اجل دراسة ومناقشة تطورات الوضع في الاراضي المحتلة ووضع الحلول المناسبة لما ينشأ من احتياجات ومشكلات سواء من الناحية الادارية او التخطيطية او الدعم .

ثالثا : اللجنة القانونية :

وتجتمع مرتين في الاسبوع وذلك من اجل النظر في مشاريع القوانين والانظمة قبل عرضها على مجلس الوزراء . ويشارك في هذه اللجنة الوزير المختص وديوان التشريع .

رابعا : لجنة السلامة العامة :

وتجتمع مرة في الشهر او كلما اقتضت الضرورة لتنسيق الجهود والفعاليات بين مختلف الوزارات والمؤسسات العامة لمعالجة كل ما يتعلق بسلامة البيئة من التلوث والنظافة العامة وصيانة مصادر مياه الشرب وكل ما له صلة بالحوادث والسلامة العامة .

خامسا : لجنة الشؤون الخارجية :

ويتراسها رئيس الوزراء وتجتمع مرة في الاسبوع او كلما اقتضت الضرورة وذلك من اجل مناقشة مسائل السياسة الخارجية تمهيدا لوضع القرارات المناسبة بشانها .

سادسا : لجنة تحديث الادارة :

وتجتمع مرة في الاسبوع للنظر في التشريعات الادارية بغية تحديثها تبسيطا للاجراءات وازالة التعقيدات وتخفيفا للروتين .

الفساد والرشوة :

ان الحكومة تعمل جاهدة على ان توفر للجهاز الاداري احسن الظروف وان توفر فيه اقدر الكفاءات وامهرها ، وهي في دعمها لهذا الجهاز تعمل ايضا على كبح كل الظواهر الدخيلة على اسرتنا الاردنية من فساد او سوء استغلال ورشوة ، كما نعمل بكل ما اوتينا من قوة على استئصالها من جذورها بالضرب على ايدي

★ في هذه المناسبة الاستاذ عبد الله الريماوي اثار نقطة انها لم ترد في البيان السابق حول موضوع الضفة الغربية اقول بان التعامل في موضوع الضفة الغربية كما هو التعامل في اي محافظة من محافظات الضفة الشرقية سواء بخصوص البلديات او الجمعيات التعاونية او في موضوع المدارس او في الكهرباء او المياه ، او غير ذلك من الخدمات وبالعكس ، عندما اتاني وفد من اربد يطلب حل مشكلة الكهرباء في العام الماضي كنا مخصصين لحل مشاكل الكهرباء في بعض مناطق الضفة الغربية ، وذكرت لهم ان محافظات الضفة الغربية لانها تحت الاحتلال تعطى اولوية على محافظات الضفة الشرقية .لن نسمح في هذه المناسبة لاي تدخل ينقص من الشرعية الاردنية في الضفة الغربية لانه لا بديل لهذه الشرعية الا شرعية العدو ، ومن هذا المنطلق ايضا عندما اتانا وفد من الجامعة العربية لوضع صندوق الدعم في الضفة الغربية قلنا يوضع صندوق الدعم تحت اشراف الاردن ولانقبل بديلا عن ذلك لاننا لن نساود الكرة ، لان الضفة الغربية ، هناك شرعية ، والشرعية هي الشيء الوحيد الذي بقي للامة العربية في الضفة الغربية .

العابثين بقيم هذا البلد ورواسخ تقاليده ولـن يكون هناك عابث لا يطاله القانون ، ولا مفسد لا تصل اليه ايدي العدالة ، متعاونين بذلك معكـم ومع كل مخلص وشريف اذنرى في هذا التعـاون امضى سلاح لمكافحة الانحراف وازالة نتائجه .

مجـال القضـاء :

اشـار عدد من السـادة المحترمين من اعضاء هذا المجلس الكريم الى القضاء ، وتحدثوا عنـه بروح الغيرة عليه ، وباسلوب يعبر عن حرصهم على توفير جميع الاسباب والوسائل التي تمكـن السلطة القضائية من القيام بمهامها ومسؤولياتها الكبيرة والدقيقـة .

وبالرغم من الصيغ العامة التي تحدث بهـا السادة الاعضاء عن القضاء ، فانه يمكن القـول ان ملاحظاتهم حوله تندرج تحت العنوانـين الرئيسيـين التاليـين :

الاول : استقلال القضـاء .

الثاني : الطلبات المتعلقة بالقضاء والقضاه

اولا : استقلال القضاء :

القضاة مستقلون لا سلطان عليهـم في قضائهم لغير القانون. وان المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها . هذا ما نـص عليه الدستور في مادتيه ٩٧ و ١٠٠ واكدته المادة ٣ من قانون استقلال القضاء وقد بقيت تلك الاحكام راسخة رسوخ الطـود .

ومن ذلك المنطلق الدستوري والقانونـي لاستقلال القضاء ، فانه لا يجوز باي حال مـن الاحوال ممارسة اي اجراء او تصرف مع القضاة من اي جهة من الجهات من شانه التاثير عـلى عملهم القضائي بصورة مباشرة او غير مباشرة . ولقد كانت الحكومة ــ ولا زالت ــ حريصة كـل الحرص على مراعاة ذلك الاستقلال واحترامه ، واثبتت ذلك على اوسع الحدود والافاق .

وبما ان استقلال القضاء والقضاة هو مبدا دستوري وقانوني وفقهي قبل كل شيء ، ويجـب الاخذ به وتطبيقه على ذلك الاساس الكريـم ، فان الحكومة ترى انها حافظت على احترامهـا وتقديرها لذلك المبدا وعلى ذلك المستوى ، فلـم تحاول يوما التدخل في اعمال السلطة القضائيـة والعمل القضائي او التاثير عليهما باية صورة من الصور ، فنفذت احكامه بدون تردد وبكل امانـة واخلاص ، واعادت للمجلس القضائي صلاحيـة احالة القضاة على التقاعد ، وتعيين اي شخص في الوظائف القضائية اذا وجده كفوءا دون مراعاة لاحكام نظام الخدمة المدنية ، وفي الدرجة التـي يراها المجلس مناسبة .

وكذلك فان المجلس القضائي ــ وكما كان دائما ــ يتولى جميع الصلاحيات المتعلقة بترفيع القضاة ونقلهم ومنحهم الزيادات السنويـة والعلاوات وتقدير كفاءاتهم وشروط استحقاقهم لها واتخاذ الاجراءات التاديبية بحقهم ، والموافقـة المسبقة على انتدابهم واعارتهم ، وهو يمـارس تلك الصلاحيات كاملة دون اي تدخل من اي جهة .

اما فيما يتعلق باناطة صلاحية النظر والفصل في بعض المواد بجهات اخرى غير المحاكـم او بتحصين بعض القرارات الادارية من الطعـن القضائي فانها في الواقع من الامور التي لا تتعلق بمبدا استقلال القضاء ، وانما تتعلق بحـدود الاختصاص القضائي ، ومن المعروف ان الدستور ترك تحديد ذلك الاختصاص للقانون . هذا مـع العلم ان تحديد الاختصاص القضائي انما تفرضه ظروف ومقتضيات المصلحة العامة ، ولا يتم دونما اسباب موجبة تبرزه .

ستقوم الحكومة بالتشاور مع المجلس حول تحصين قرارات الاحالة على التقاعد للموظفين .

والملاحظة الاخيرة التي اثيرت حول موضوع استقلال القضاء تتعلق بشرط التنسيب المسبـق لوزير العدل لتعيين اي شخص في وظيفة قضائية ويمكن القول بشان هذا التنسيب انه لا يمس مبدا استقلال القضاء ، اذ انه اجراء اداري ، يتـم ضمن الشروط المنصوص عليها في قانون استقلال القضاء وفي مقدمتها ان يكون الشخص الـذي جرى تنسيبه قد اجتاز المسابقة القضائية التـي

تشرف عليها لجنة من كبار القضاة وان يتنـاول التنسيب اكثر من شخص واحد للوظيفة القضائية الواحدة كلما امكن ذلك ليختار المجلس القضائي واحد منهم ، وله ان لا يوافق على تعيين اي منهم اذا تبين له انهم لا يتمتعون حسب تقديـره بالكفاءات التي تؤهلهم للوظيفة القضائية .

ثانيا : الطلبات المتعلقة بالقضاء والقضاة :

لقد عملت الحكومة على بذل ما امكنها من جهد لرفع مستوى القضاء وتحسين اوضاع القضاة وذلك في حدود الامكانيات المتوفرة لديها .

وبما ان المشكلة الرئيسية التي يعاني منها القضاء في الوقت الراهن تكمن في توفير الاعـداد الكافية من القضاة من ذوي الكفاءات العلميـة والخبرات الواسعة فقد تم تعديل قانون استقلال القضاء مؤخرا لاجتذاب مثل تلك الكفـاءات ، ولا سيما من اوساط المحامين . فنص في التعديل على اعتبار نصف المدة التي عمل فيها المحامي في ممارسة المحاماة مقبولة للتقاعد ، ويسري هـذا الحكم على القضاة العاملين والذين سبق لهـم ومارسوا المحاماة قبل تعيينهم بالاضافة الـى ان مدة ممارسة المحاماة قبل التعيين في القضـاء اعتبرت بكاملها وكانها خدمة قضائية لغايـات حساب العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص التي يستحقها القـاضي .

واما فيما يتعلق باصول المحاكمات وتشكيل المحاكم فانها عدلت اكثر من مرة لمواجهـة الصعوبات التي تواجهها المحاكم والمتقاضـون والحكومة على استعداد لدراسة المزيد مـن التعديلات اذا قدمت لها بصورة محددة ومدروسة وفيها ما يحقق فوائد حقيقية ومصالح عامة ملموسة

واما التفتيش القضائي فيشرف عليه قضاة مؤهلون يعينهم المجلس القضائـي ويقتصر دور وزارة العدل على متابعة هذه التقارير .

واما الطلب المتعلق بتوزيع المحاكم عـلى الاحياء ، اي انشاء المحاكم في المناطق المختلفة في المدن الماهولة ذات الكثافة السكانية ، وهـو في الواقع اقتراح عملي ووارد ، ولكنه في الوقـت نفسه معقد ويتطلب اجراءات قانونية لا بد معها من ادخال تعديلات معينة على قوانين الاصـول وتشكيل المحاكم ، وستعمل الحكومة على دراسته وفي الوقت نفسه فانها تتوقع من المهتمين بالقضاء والعدالة والقانون التقدم بدراساتهم وتوصياتهم بهذا الشان ليكون عونا للحكومة في مهمتها .

يضاف الى ذلك كله ان وزارة العدل رصدت في موازنتها الحالية مبلغا لا باس به للبعثـات العلمية ، وستعمل الوزارة في العـام الدراسي الجامعي القادم على ايفاد عدد مناسب مـن القضاة في بعثات علمية للتخصص في الميادين المختلفة في القانون ، وستستمر هذه العمليـة في المستقبل لتساهم في رفع كفاءة القضاة بصـورة فعالـة .

واما فيما يختص بالقضاة ، وبرفع مستواهم المادي ، وتوفير اسباب العيش الكريم والاطمئنان النفسي لهم ، وايجاد المناخ المناسب من حولهـم للعمل القضائي فان الحكومة قد عملت على ذلك ايضا عندما خصتهم بالعلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص المجزية مما ساعد بكل تاكيد علـى تحقيق تلك الاهداف بصورة ملموسـة لا جدال فيهـا .

واخيرا ، فان الحكومة مع الجميع فـي العناية بالعدالة ، وفي احترام استقلال القضـاء وفي تقدير الوظيفة القضائية ، وترك القائمـين عليها يؤدون رسالتها النبيلة باستقلالية لا يحكمهم فيها الا القانون وبوازع من ضمائرهم الحية وبما يتحلون به من اخلاق حميدة وكفاءات ومواهـب رفيعـة .

مجال الحريـات العامـة :

ايها الاخوة الاعضـاء .

لقد تناول عدد من السادة اعضاء المجلس قضية الحريات العامـة . البعض اكتفى بلمس هذا الموضوع بشكل عام والبعض الاخر ناقشه دراسة وتحليلا من جوانبه الدستورية والقانونية والواقعية . ان اثارة هذا الموضوع من قبـل مجلسكم الموقر انما يدل على حرصكم الاكيـد

على تكامل الصورة الديمقراطية والدستورية في بلدنا كما جاء امتدادا طبيعيا وتجاوبا مخلصا لما طرحته في بيان الحكومة عن سياستها الداخلية حينما بينت كيف ان الظروف الخارجية الضاغطة لم ترك لنا الحرية الكاملة في رسم الطريق التي تتفق مع قناعاتنا واعربت عن تطلعنا جميعا الى ظروف افضل ومناخ اكثر ملائمة لوضع هذه القناعات الاصيلة موضع التنفيذ مؤملا في ان يكون مجلسكم منطلقا نحو استكمال الخطوات التي نرجوها لبلدنا ومؤكدا استعداد الحكومة للتعاون معكم على ارساء التقاليد الديمقراطية السليمة التي ننشدها .

ان الدستورية في بلدنا هي العماد الاول لوجودنا ولرسم مسارنا واذا كان لنا ان نفخر بشيء فان الدستورية تأتي في مقدمة ما نعتز به في المملكة الاردنية الهاشمية وذلك لقدرتها الرائعة على الثبات بقوة وشموخ في خضم الهزات التي تعرضت لها المنطقة عبر ربع القرن الماضي. لقد حرص الحكم في الاردن حتى في احلك الظروف التي مر بها على ان يحافظ على الدستورية نقية ناصعة ولعل الشرعية الدستورية كانت وما زالت عماد بقائنا وتماسكنا كما كانت وما زالت مصدر اطمئنانا على حاضرنا ومستقبلنا .

لقد قسم بعض السادة الاعضاء قضية الحريات العامة الى مجالين اثنين :

اولهما : حرية الاجتماعات وتاليف الجمعيات والاحزاب السياسية .

وثانيهما : حرية الصحافة .

ان الاصل في نظرتنا للحريات العامة كما ذكرت في بيان الحكومة ان المواطن شريك اساسي في توجيه مسيرة الوطن وان من حقه بل من واجبه ان ينشغل بقضايا الوطن والقومية وان يبدي رأيه فيها طالما كان هذا الراي نابعا من ضميره هادفا لمصلحة وطنه . ان الشورى التي يعتز بها تراثنا اصبحت شعارا متميزا لهذا البلد وقد ترسخت عبر السنين بالتجربة والممارسة كما نمت وازدهرت بجانبها حرية التعبير المسؤولة في اطار الدستورية والشرعية حتى ليمكننا القول بفخر واعتزاز بان المواطن الاردني قد صاغ لنفسه دربا خاصا للتعبير عن نفسه ونقل هموم واهتمامات قومه فابواب المسؤولين على كافة المستويات مشرعة امام المواطنين والمنتديات والنقابات والجمعيات والمجالس البلدية المنتخبة واللقاءات المتعددة يمارس فيها النقد كما ترفع التظلمات والشكاوى ولم يحدث ان اوخذ انسان على نقد بناء وجهه للحكومة او لممارستها سواء على مستوى النقد الخاص لجهة حكومية ام النقد العام لنهج الحكومة وتصرفاتها . وفي اي لقاء يتم بين المسؤولين والمواطنين يسمع المسؤول الكثير من الاستفسارات والاستيضاحات واحيانا الاشاعات والتجريحات ويرد عليها بالحوار الهادىء وبالقلب المفتوح دون ان يكون النقاش سببا في اضعاف عرى المودة بين المسائل والمسؤول .

ان مجلسكم الموقر الذي اتشرف بالوقوف امامه اليوم بالاضافة الى مهمته النبيلة التي نص عليها القانون هو صيغة متقدمة ومنظمة للحوار المسؤول الذي اصبح احد سمات الحكم في بلدنا بل هو منبر واعد من منابر حرية التعبير واملنا ان يشكل المنطلق نحو افاق ممارسات سياسية تسهم في اكتمال الصورة الديمقراطية التي نحرص جميعا على المحافظة عليها وتطويرها على اسس الدستورية والشرعية .

ان مناقشتكم لقضية الحريات العامة من زاوية الواقعية بالاضافة الى الدستورية عكست الروح المسؤولة التي تناولتم بها هذا الموضوع واني لاتفق تماما مع ما اكده احد زملائكم من ان الشللية والاحزاب السرية المحظورة تفسد الحياة السياسيةو الاقتصادية ، اذ ان نفس هذه النظرةا لواقعية التي ادت به الى هذا الاستنتاج هي التي تجعلنا ناخذ الامور بحذر وتؤده كيلا نقع في نفس مهاوي الماضي التي تعلمنا منها جميعا الكثير .

— ويكفي ان نتذكر تلك التجربة المرة حينما تحولت الاحزاب الى معاول هدم باستيحائها سياستها من الخارج وبارتباطاتها الوثيقة بعواصم كان شغلها الشاغل تغذية النزاعات العربية

والتدخل في السياسة الداخلية للاقطار الاخرى عن طريق التآمر وبسيطرة افكار واتجاهات كانت ابعد ما تكون ليس فقط عن الواقع بل ايضا من المصالح الحقيقية والطموحات المشروعة لشعبنا وكذلك بهيمنة الاهواء والطموحات الشخصية على سياسة تلك التجمعات مما ادى الى منافسات ومهاترات بين بعضها البعضكانت تصل احيانا حد التشابك الدموي في الشوارع.

ولنتذكر كيف افضى ذلك كله الى زعزعة الاستقرار والثقة بحاضر البلد ومستقبلهوانعكاس ذلك على حركة التنمية والتطوير تعثرا وصل حد الركود . وحيثما صوبت الامور وازيلت اسباب الفوضى السياسية عاد الاستقرار وعادت معه الحركة الطبيعية الناجحة للمجتمع باكمله لينعم ثانية بالهدوء والثقة والطمانينة والامل بالمستقبل وحقق الاردن تقدما بارزا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ليصبح ليس فقط مثار اعجاب العالم بل وليستشهد بتجربته الناجحة كنموذج حي للدول النامية في سائر ارجاء المعمورة تلك التجربة التي جنينا ثمارها اليوم تعليما وخدمات وانتاجا وارتفاعا ملحوظا في مستوى المعيشة والتطور نحو الاحسن .

ونحن لم نتعلم فقط من تجربتنا بل تعلمنا ايضا من تجارب الاخرين الذين دمروا الشرعية وهتكوا مباديء الديمقراطية وعرضوا بلدانهم لهزات متوالية على حساب تقدم بلدانهم واستقراها وطمانينة شعوبهم وامنها ، ولا اظنكم بحرصكم على الامن والاستقرار في بلدكم وبوعيكم على ما يجري ويمكن ان يجري بيننا ومن حولنا الا توافقونني على ضرورة توخي التؤدة وتلمس الحذر في اي مسعى يمكن ان نبذله نحو بناء اي تنظيم سياسي .

— اما في موضوع المعتقلين، فاود ان اؤكد لكم بان الاعتقال حينما يحدث انما يتم وفق احكام القانون ولاسباب موجبة تتعلق بنواحي الامن الحساسة . لقد تم اعتقال عدد من الناس في فترات متقطعة وهم متلبسون بجرائم امنية كان يقصد منها الاخلال بامن البلد واستقراره واشاعة الفوضى في ربوعه وبعبارة اخرى تهديد كياننا الوطني .

ان مثل هذه الجرائم التييعتقل بعض الناس بسببها لو وقعت في اي بلد اخر لطارت رؤوس مرتكبيها من اكتافهم كما قال احد السادة من اعضاء المجلس ، ويكفينا فخرا ان القضايا السياسية الي تمسكياننا الوطني وامننا الداخلي لم تصل عندنا في يوم من الايام الى مراتب الدموية السياسية التي تعرفون عنها الكثير .

واذا كنا قد امتنعنا حتى الان عن اعلان قضايا المعتقلين فما هو الا نتيجة حرصنا الاكيد على التضامن العربي والعلاقات القائمة بيننا وبين عدد من الدول الشقيقة علما بان عدد المعتقلين في الاردن هذا اليوم لا يتجاوز الخمسة والاربعين شخصا ليس بينهم معتقل سياسي واحد اذ ان جميعهم قد قاموا بارتكاب اعمال تمس امن واستقرار وكيان هذا البلد وتتراوح جرائمهم حجما ونوعا بين محاولات استخدام اسلحة متطورة لضرب شخصيات الدولة القيادية ومؤسساتها الى محاولة تهريب الاسلحة من باب التآمر المسلح على كيان البلد وامنه . ومع كل ذلك فان هؤلاء المعتقلين اما ان يحالوا الى المحاكم او يخلى سبيلهم بعد استكمال اجراءات التحقيق معهم .

نعم أيها السادة ، في الاردن هذا اليوم خمسة واربعون معتقلا ليس بينهم معتقل سياسي واحد في وقت تسمعون فيه عن الالف من المعتقلين يفرج عنهم في بلدان اخرى لم يسبق ان سمعنا عنهم لولا الاعلان عن قرار الافراج . واذا كان هذا هو عدد المخلي سبيلهم فان المخفي اعظم .

اما فيما يتعلق بحرية الصحافة ، فقد تحدث عدد من السادة اعضاء المجلس عنها دون أن يوضحوا على وجه التحديد ما يكبل الصحافة او يعرقل حريتها .

★ لا اعرف اذا كان الاستاذ محمود والاستاذجمعه يطلعوا اذا تعبوا
(ضحك)

ويبدو ان البعض قد اثار موضوع حريـــة الصحافة وفي ذهنه المادة ٢٣ من قانون المطبوعات

ان الحكومة تؤمن بحرية الصحافة. وتعتقد ان الصحافة حرة بكل ما لهذه الكلمة من معنـــى في اطـــار القانون .

ونحن حينما نتحدث عن الصحافة في الاردن علينا ان نتذكر اننا انما نتحدث عن صحافة وطنية فصحافتنا التي حققت تقدما بارزا على الصعيدين الفني والمهني تمكنت في نفس الوقت والى حـــــد بعيد من المحافظة على شخصيتها الوطنيـــــة والتزامها الوطني الامر الذي حدا بالحكومــــة الى الامتناع عن ممارسة اي رقابة مسبقة عليها تاركة امر توجيهها لرؤساء التحرير الذين يتمتعون بقدر كبير من المعرفة والاطلاع بحكم ثقافتهـــم الشخصية وبحكم ان ابواب المسؤولين علـــى مستوى متخذي القرار مفتوحةامامهم ليناقشوا ويسالوا ويعملـــوا .

ان صحيفة تقود جلالة المغفور لها الملكـــة علياء الى اقصى الجنوب لمتابعة قضية نشرتهـــا تلك الصحيفة وتؤدي بالتالي بحياتها وحياة وزير وطبيب وطيار امر ان دل على شيء فانما يدل على مدى احترام الدولة لصحافتها وتجاوبها معها .

جميعكم ايها السادة تقراون الصحف اليومية ولا بد انكم تطلعون على ما تنشره مـــن انتقاد للحكومة ومن استجواب للمسؤولـــين الذين لا يتقاعسون عن الرد على ما ينشر احيانا اخرى .

انني لا اريد ان اسوق الامثلة (وهي كثيرة) على ما تنشره الصحافة كدلالة على حريتها ويكفيني ان اذكر كيـــف انهـــا في الاسبوع الماضي نشرت بالمانشيت العريض ما جاء علـــى لسان بعض السادة اعضاء المجلس من مطالبة باستقـــلال القضاء مختارة جزءا مما قيل ومغفلة جزءا اخـــر ومشوهة بذلك جوهر وروح الذي قيل في هـــذا الشان كما لو كان الامر مسلما به في وقت تعلمون فيه جميعا ما هو القضاء الاردني ومدى اعتزازنا باستقلاله حتى في احلك الظروف التي مرت على البلد . كما انكم لا بد مدركون انعكاسات مثـــل هذا النشر على سمعة بلدنا وصورته في الخارج. ومع ذلك لم تسال اي صحيفة عما فعلت ايمانـــا منا بحرية نشر ما يعبر عنه بحرية في مجلسكـــم الكريـــــم .

قال احد زملائكم وهو رئيس تحرير احـــدى الصحف في كلمته ان بعض الصحـــف التي كانت تطبع ٣٠٠٠ نسخة تطورت لتطبع اليوم أكثر من خمسة وثلاثين الفا . وان رسمالها زاد مـــــن ٢٥ الف دينار الى ربع مليون دينار . ان التفسير لهذا التطور الايجابي لا يمكن ان يبتعد عـــــن حقيقة اثر حرية الصحافة على اتساع توزيعهـــا وتطورها . ان صحفا مكبلة لا يمكن ان تتطـــور بهذه السرعة ولا بهذا الحجم . والا كيف يمكـــن ان نفسر ان صحفنا توزع في بعض الدول العربية اكثر مما توزع صحف تلك البلدان . ان حريـــة الصحافة هي التي اعطت لصحافتنا ميزة علـــى زميلاتها في الدول العربية وهي التي منحتهـــا الفنى وتنوع المادة وعمق المضمون . وليس سرا اذا قلت ان ما تنشره صحفنا احيانا من تعليقات وتحليلات لا تختلف عن خط سياستنا الخارجيـــة فقط وتسبب لنا ارباكات مع عدد من الـــدول الشقيقة والصديقة . بل ان بعضها في غيـــاب الرقابة الذاتية احيانا سبق لها وان نشرت مواد مختلفة من شنها ان تخلق وتهيء اجواء نفسيـــة وتزرع توجهات اجتماعية وسياسية مناقضـــة للمباديء والقناعات التي تقوم عليها سياســـة البلد وتحفظ لنا شخصيتنا وتؤمن سلامة مسيرتنا ولا اريد ان اعيد للذاكرة نماذج على ذلك مـــن تاريخنا القريب والبعيد ويكفي ان اذكر بمـــــا اسهمت فيه بعض الصحف التي كانت تصدر عام ١٩٧٠ من تفجير لوضع الداخلي حينما سايـــرت تيارات سياسية سيطرت على الاجواء العامـــة نتيجة الارهاب الفكري والمادي .

اثار الاخوة الاعضاء المادة (٢٣) من قانون المطبوعات والنشر التي تعطـــي لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير الاعلام الحق في الغـــاء الرخصة باصدار المطبوعة الصحفية او تعطيلها مدة لا تقل من اسبوع او بغرامة يقررها رئيس الوزراء لا تزيد على خمسمائة دينار في حال نشر

المطبوعة الصحفية ما يهدد الكيان الوطنـــي او يعرض سلامة الدولة للخطر او يعتبر ماســـــا بالمصلحة العامة او بالاسس الدستورية للملكة.

كلنا وبدون شك متفقون على اهميـــــة الاستقرار والامن لهذا البلدمن اجل نموه وازدهاره ورخاء شعبه وتزيد قناعتنا في ذلك حينما نتذكـــر وضعنا الجغرافي السياسي وما تمر بـــه المنطقة من ظروف وتطورات ، بل ويتعزز ايماننا حينمـــا نتذكر ماذا حل بالبلد حينما غاب الامن عن شعبه وانحسر الاستقرار عن ربوعـــه .

ان تجربتنا مع الامن والاستقرار تجربـــة غنية والدرس الذي تعلمناه مـــن غيابهما درس قاس لن ننســاه . وعليه فان تمسكنا بهما كدعامة لبقائنا وحياتنا وتطورنا امر غير قابل للمناقشـــة او التاويل او الاجتهاد ، هذا حقنا وحق ابنائنـــا ووطننا وامتنا مستقبل اجيالنا علينا ، وهو حـــق لا يساوم احد منا عليه ولا يتهاون في حمايته .

ومن هذا المفهوم تنظر الحكومة الى المادة ٢٣ من قانون المطبوعات والنشر اذ كيف يمكن ان نسمح لانفسنا والحالة هذه باخضاع قضايـــا تمس امننا الوطني او الاسس الدستورية لملكتنا لاجتهادات او تأويلات تقرب او تبعد من الحقيقة وفق نصوص قد تثير من التقولات والاستنتاجات ما قد يسهم في تمييع الوضع الداخلي ويزيد مـــن خطر التفسخ على كياننا الوطني .

تعلمون جيدا ان عددا من الصحف العربية لها ارتباطات بحكومات غير حكوماتها الوطنيـــة ومع ذلك تتجنب الحكومات الوطنية احالة مثـــل هذه الصحف على القضاء لتاكدها من صعوبـــة بل ومن استحالة اثبات ادعائها .

ان الصورة تصبح اكثر وضوحـــا اذا مـــا تذكرنا ان الصحف بشكل عام تتعامل مع الخبـــر او مع التعليق او التحليل السياسي . فبالنسبـــة للخبر يسهل الامر نوعا ما في الفصل في مـــدى مسه بالمصلحة العامة للدولة او تهديده للكيـــان الوطني اما بالنسبة للتحليل او التعليق او الخاطرة فالامر لا يرى في حادث معين بقدر ما يرى في خط متنام لاتجاه معين الامر الذي يجعل تحديد مـــدى ترديد ما ينشر للكيان الوطني امرا شبه مستحيل لان مثل هذا الاتجاه يتبلور نتيجـــة مترسبـــات صغيرة تتراكم عبر الايام فيصعب تحديد الواحد منها في حينها ، وحينما تصبح اتجاها ربما تكون الامور قد وصلت حدا لا مجال فيه حتى لنـــدم او استدراك .

ومع ذلك ليسمح لي مجلسكم الكريم ان اعلن انه في عهد هذه الحكومة التي اتشرف برئاستهـــا كنت حريصا على الدوام ان اتعامل مع الصحافة الوطنية في بلدنا بكل التعاطف والاحترام في وقت تمد الحكومة فيه الصحافة ليس فقط بنسبة عالية من اخبار وكالة الانباء الاردنية وصورها بل وايضا بالسماح لعدد كبير من الموظفين بالقيام باعمـــال اضافيـــة في هذه الصحف .

ولا ضير ان اذكر أمام مجلسكم انه خـــلال السنتين اللتـــين تولت حكومتي خلالهمـــا شرف المسؤولية عطلت كل من جريدة الراي والدستور والاخبار مرة واحدة (عدالة في التعطيل) .

— ضحك —

وغرمت كل من الراي والدستور مــــرة واحدة ايضا . وكـــل ذلك كان لاسباب توجب العقوبة فالتعطيل كان اما لنشر خبر يهدد الكيان الوطني بالنسبة للراي والدستور او لتشجيـــع تهريب رؤوس الاموال الاردنية للخارج بالنسبة للاخبار من خلال الاعلانـــــات .

اما الصحيفة التي الغي ترخيصها فقد تـــم ذلك نتيجة ايحائها باتصالات المسؤولين الاردنيين بالعدو في وقت كانت الحكومة فيه وبتوجيهات من جلالة الملك تدعو وتعمل جاهدة من اجل وحـــدة العمل ووحدة الالتزام العربيين . وفي ايحائهـــا ذلك لم تتنكر فقط للسياسة القومية الصادقـــة التي يتبناها الاردن بل واساءت ايضا الى جهـــد الملكة النبيل من اجل توحيـــد الصف العربـــي وشككت في سياستنا الوطنية وفي المسؤولين عن

تنفيذها . والاهم من ذلك كما ثبت فيما بعـد ان الصحيفة بنشرها الخبر المشار اليه قد جعلت من نفسها بوعي او بغير وعي اداة طيعة في ايدي سياسة خارجية لتغطية اتصالات كانت قد تمت بين مسؤولين عرب ومسؤولين اسرائيليين . والتعطيل والغاء الرخصة لم يتما الا بموجب القانـــون .

ومع ذلك اود ان اؤكد للسادة اعضـاء المجلس ان استعمال هذه المادة من قانون المطبوعات لا يمكن ان يخضع لنزوة طائشة او ميل عاطفي وذلك لوضوح مضمونها ولحرص الحكومة على التحقق من مدى انطباق نص المادة على الخبر موضع البحث . وبالمناسبة تعطيل الراي والدستور والاخبار بامر من الحاكم العسكري وليس بموجب المادة ٢٣ .

وانطلاقا من ايماننا باهمية الصحافة الوطنية وخطورة المهمة الملقاة على عاتقها في بلد مثل بلدنا نعتقد ان وجود هذه المادة لا يشكل سيفا مسلطا على رقاب الصحافة كما قد يوحي به ظاهرها رقيبا وطنيا حيا يشحذ سيف الصحافة في الدفاع عن قضايا الوطن والامـة .

دولة الرئيس

ايها السيدات والسادة الاعضاء

ارجو ان اكون في بياني هذا قد اجبت على سائر التساؤلات والاستيضاحات والملاحظات التي ابديت في مناقشة بيان الحكومة عن سياستها الداخليـــة .

واني اذ اقدر لكم باسم الحكومة ، الروح المسؤولة التي جرت فيها المناقشات لاود ان اعرب من ارتياحي واطمئناني على مبادىء الشـورى والديمقراطية والحوار التي ترسخت عبر السنين الطويلة من حياة شعبنا السياسية ، والتي اكدت نفسها من جديد في مجلسكم الموقر في بدايـة نشاطاته لدى مناقشته للقضايا المتعددة التي تهم مختلف قطاعات المواطنين .

ان الحكومة وهي تختم هذه المناقشات حول السياسة الداخلية لتود ان تؤكد بانها ستتعاون بكل صدق واخلاص وامانة مع مجلسكم الكريـم في سائر اقتراحاته البناءة المدروسة التي تطرح على الحكومة بالروح المسؤولة التي ميزت هـذه المناقشات .




سائلا الله عز وجل ان يوفقنا جميعا فـي خدمة الامة والوطـن والملك ، والله مـن وراء القصـــد .

دولة رئيس المجلس

ايها المجلس الكريم اود ان اتوجه اليكـم بالشكر والتحية ومن خلالكم اتوجه لدولة الرئيس وحكومته ايضا بالشكر والتحية ، بعد الاستماع الى بيان دولة الرئيس الذي أوضح فيه سياسة حكومته الداخلية ختاما للنقاش الذي دام ستة اسابيع وهو ظاهرة فريدة وخيرة وطيبـــة ، والديمقراطية كما تعلمون والشورى طريق يبدأ ولا ينتهي وهو مسؤولية حوار وبالممارسة تتقـدم وتتطور ومن خلال هذا الحوار الطويل ، تأكدت معالم وترسخت قناعات لم نختلف عليهـا ، قد نختلف بالاسلوب والشكل ، ولكننا في الجوهـر متفقون على رسالة هذا البلد ، ملتفون على نظام وكيان هذا البلد ، جنود لقيادة هذا البلد ، واذا كانت الحكومة قد قدمت بياناتها وتصوراتهـا وفي ختامها بيان دولة الرئيس ، والمجلس قد بدأ هذا الحوار ، اننا نسترشد المبادىء التـي ترسخت في حياة هذا البلد لا نحيد عنها ايمانـا برسالته وبقيادته وبكيانه وبنظامه وبـدوره الحضاري والسياسي في منطقتنا وفي جزء هام من امتنا ، وارفع الجلسة ربع ساعة للاستراحـة (وهنا رفعت الجلسة مدة ربع ساعة عـاد المجلس بعدها للانعقاد)

جدول الاعمـال . . .

دولة رئيس المجلس
ليكمل الامين العام جدول الاعمال

السيد الامين العام

٥ ــ انتخاب لجنة لصياغة توصيات المجلس حول المناقشات التي جـرت لسياسة الحكومة الداخلية

دولة رئيس المجلس
الان امامنا بند على جدول الاعمال مسجـل من اجل انتخاب او اختيار لجنة صياغة لتوصيات المجلس في ضوء ما جرى من حوار هل المجلس يرى ضرورة لهذه اللجنة

السيد سلمان القضاه
انا برايي انه ما دام الحكومة قد ابرزت في جوابها مناقشة المجلس ، فتح باب المجال للجنة ، انا اقترح الاكتفاء بالنقاش ، واذا كان هناك راي لاي من الاعضاء ان يتقدم به .

دولة رئيس المجلس
لا نستطيع فتح نقاش ، من يثني على رأي سلمان بك .

السيد شفيق الزوايده
دولة الرئيس ، في الجلسات السابقة اتفقنا على تشكيل لجنة الى ما بعد ان يقدم الاعضـاء ملاحظاتهـم .

دولة رئيس المجلس
المجلس يتجه الى تشكيل لجنة من يوافـق على تشكيل اللجنة . عد يا عدنان بك .

السيد الامين العام
يعد الايدي المرفوعة
. . . سبعة عشر ، . . .

دولة رئيس المجلس (مقاطعا)
عبد الله بك هل تريد الكلام . .

السيد عبد الله الريماوي

ارجو ان اوضح باختصار ان ما قاله المجلس ورد عليه الرئيس لا بد وان يتبلور في امر مـا ، ذلك من طبيعة ومهمة المجلس ، بل من طبيعـة مصلحة هذا التفاعل ، عدم تشكيل لجنة تتولـى صياغة ما يمكن ان يعتبر توصيات من المجلـس لتوضع امام الحكومة بشكل توصيات ، أمـر يفرغ كل هذا النقاش من معناه وجدواه ، ولذلـك فانني اناشد الاخوان ان نوافق على تشكيل لجنة مهمتها هي ان تعيد دراسة ما تقدمت به الحكومة وبيان ردها وما قرره المجلس وان تكون مهمتهـا صياغة توصيات المجلس ومتابعة البحث عنـه ، التصويت الذي طرح ، ممكن التصويت بالاسماء

دولة رئيس المجلس

في ضوء النقاش وفي ضوء ما استمع اليــه المجلس لا يمتنع عليه ان يعدل عن شيء ، اطرح السؤال من جديد رغم انه موجود على جــــدول الاعمال هل المجلس يرى ضرورة لهذه اللجنـــة وارجو ان يتم التصويت برفع الايدي .

السيد شفيق الزوايده

ليست مهمة اللجنة مناقشة الـــوزراء ، التوصية فقط سواء اخذوا بها ام لا ، كل مـــا هنالك أن يقدم تقرير يلخص فيه كل ما جرى .

دولة رئيس المجلس

الذي دعى الى اعادة النظر او طرح السؤال من جديد أن بعض الاعضاء بعد ان استمعـــوا وجدوا في بيان دولة الرئيس ما اجابهم على كـــل تساؤلاتهم واقتراحاتهم ، اما ان يرى المجلـــس الاصرار على تشكيل لجنة فهذا امر متروكللمجلس

السيد عبد الله الريماوي

في الواقع انه اذا لم تتبلور مناقشـــــات المجلس ويتم وضعها في توصيات تكون هـــذه المناقشات مرت كلام في كلام ، يجب ان تتبلـــور هذه المناقشات في توصيات والطريق الوحيـــد لبلورتها هي أن تؤلف لجنة تبلور ما قيـــل في التوصيات ، والتوصيات تعرض على المجلـــس ليقرها كتوصيات ثم تقدم للحكومة . اما مناقشة على مدى اربعة اسابيع ومناقشة طويلة للحكومة لا تتبلور بتوصيات للمجلس هذا تنازل من المجلس عن مهمتـــه .

دولة رئيس المجلس

شكـــرا . من يود الكلام

السيد محمود الشريف

الحقيقة ، عندما تحدث دولة الرئيس اليوم لم يتناول تغطية كل النقاط التي ذكرها الاعضاء في ردهم على بيان الحكومة اضيف الى ذلك ان دولة الرئيس نفسه تطرق الى بعض نقاط كقانـــون المالكين والمستاجرين وقال دولته اننا سنتعـــاون على اجراء بعض التعديل ، فانا اقر الاستـــاذ الريماوي انه يستحسن تشكيل لجنة تعيد النظر في كل مادة فيه وتبلوره في اقتراحات محـــددة تعرض على المجلس للمناقشة ولو انه لم يتناولها دولة رئيس الوزراء وانها جديرة بأن تمضي ايضا بالصيغة وتتقدم للحكومة بتوصية او باخرى بينما ذلك يجعل المناقشة التي دارت خلال الاسابيـــع الماضية ذات جدوى ومضمون والا كل الكـــلام الذي في الجلسات الماضية طار في الهواء وليس له مميـــــزات .

دولة رئيس المجلس

شكرا ، من عنده كلام .

السيد سلمان القضاه

دولة الرئيس انا اود ان اوضح واضيـــف نقطة على الاقتراح ، انا ليس لي نية بوضـــع اقتراح . اولا ـــ ان النقاش يفتح باب للنقـــاش انا الذي اقوله ان دولة الرئيس غطى جميـــع النقاط . ثانيا ـــ جميع كلمات الاخوة الاعضـــاء فيها تعتبر تواصي واي حكومة هي تدرس هـــذه التواصي ولذلك انا اقترح ان يكتفي المجلس الان ببيان الحكومة كجواب ، او ان يقول انا اكتفيت بجواب الحكومة واذا لم يكتفي المجلس بجـــواب الحكومة عندها يصار الى تشكيل الذي يريده .

الدكتور جمال الشاعر

يا سيدي القضية ليست اكتفاء او عـــدم اكتفاء ، الحكومة تقدمت ببيان وتقارير ومناهـــج اعمالها ، ثم كل عضو من المجلس تقدم بارائـــه الشخصية ، طبعا للحكومة ان تاخذ بـــاي راي مقترح ، ولكن بعد ان استمعنا الى بيان الحكومة الحقيقة هو كان نوع من الاستمرار بالدفـــاع عن وجهات نظرها وتصوراتها لمختلف الامـــور وبدائلها ، نريد توصيات مقررة بالتصويب وبوضع صيغ محددة وعملية بصراحة توضع امام الحكومة تمثل كل اراء المجلس ليس كل راي شخصي لوحده مثلا ان كثيرا من الاراء التي طرحت كانت تمنيات وتعرفها الحكومة كما نعرفها نحن ايضا ونحـــن نريد صيغ عملية كان تكون برامج مطروحة امـــام الحكومة ، الوزارة الفلانية مثلا ، لنا راي اخر ، ولذلك يجب ان يمثل كل اراء المجلس ، ليس اراء شخص واحد ، وانني اؤكد ان عدم تاليف لجنـــة هو بالحقيقة افراغ قيمة الحوار الدائر بيننا وبين الحكومة ، نحن لا نتحاور كاشخاص ، نحـــن نتحـــاور بمجلس .

دولة رئيس الوزراء

الحكومة قد استمعت الى كلمات جميـــع الاخوان ، فكان هنالك اقتراح في بداية الجلســـة بان تشكل لجنة لتحديد التواصي اثناء ســـير المناقشة ، ولكن اجلت هذه اللجنة الى النهاية وفي الواقع الحكومة وجدت صعوبة في لـــم جميع الاقتراحات من جميع الاخوان خلال الاسبوع ، في الواقع اللجان المشكلة كانت تصل الليل مع النهار لتستطيع ان تعرف ما هي الطلبات من كل عضو من الاخوان ، لانه لم تكن هنالك لجنة في المجلس لتحديد هذه الطلبات يمكن من هذه الطريقة انـــه الحكومة سهت منها بعض الامور يعني الان اذكر حاجة بسيطة جدا ، وهي نمر السيارات العمومية التي اثارها اكثر من عضو وعلى سبيل المثال ، مثلا اثار احد الاعضاء اثار مشكلة التلفزيـــون لا يغطي منطقة الجنوب ووادي موسى ومنطقـــة القويره ، لم تستطيع الصحيح اللجان الوزاريـــة التي شكلت بان تغطي كل نقطة من النقـــاط ، ليس هذا هو المهم الصحيح ممكن الاجابة عليهـــا الان . ولكن بالنسبة للهدف باعتقادي أن الحكومة تجد الفائدة لها بان تصاغ هذه الشغـــــلات والتوصيات وان تقدم اليها ليكون هنالك تفاعـــل اكثر وتشابك اكثر بين الحكومة والمجلس بهـــذه المواضيع ، فارجو من المجلس ان يصيغ لهـــذه الحكومة توصيات لنستطيع بالفعل ان نقرا هذه التوصيات ونرد عليها ونعرف ماذا نستطيـــع ان نتجاوب معه ، يمكن في بعض النقاط مثلا قانون المالكين والمستاجرين هذا الموضوع يقـــول الان قانون الاستملاك ايضا يجب ان يشكل لجنـــة خاصة له لاعادة النظر في قانون الاستمـــلاك ، هناك مواضيع كثيرة في الواقع تركتها انا الصحيح للمجلس لاجل ان الحكومة تأخذ بهذه التوصيـــة وتستمر فيها ، ولم اغطي جميع النقاط في بياني ، اننا سنفعل كذا ونفعل كذا . .

دولة رئيس المجلس

شكرا دولة الرئيس ، في ضوء بيان دولـــة الرئيس والاقتراح الذي ابداه بعض الزملاء من المجلس ، ايضا موضوع صياغة وموضوع انتخاب لجنة للصيافة مطروحة على المجلس للتصويـــت عليه لاننا نريد قرار باكثرية ، فمن يوافق عـــلى تشكيل هذه اللجنة ،

الجميـــع :

موافقـــون .

الدكتور جمال الشاعر

دولة الرئيس ، اقترح ان يكون عدد اعضاء هذه اللجنة (١٢) وان يكون دولة رئيس المجلس هو رئيسا لهذه اللجنة .

دولة رئيس المجلس

وردتني اقتراحات متعددة في تشكيل هـــذه اللجنة بعضها يقول ان يكون الاساس فيهـــا رؤوساء اللجان ثم يضاف اليهم عدد من اعضاء المجلس ، ما راي المجلس بذلك .

السيد وصفي ميرزا

انا ارشح للجنة الاستاذ الدكتور اسحـــق الفرحان بالاضافة الى رؤوساء اللجان .

دولة رئيس المجلس

هو رئيس لجنـــة ،

السيد وصفي ميرزا

اسحق الفرحان ، طاهر حكمت وسلمـــان القضـــاه ، ثلاثة .

الدكتور موفق الفواز

دولة الرئيس ، وقف بعض الاعضـــــاء وذكروا بعض الاسماء ، رجاء دولة الرئيـــس ان يقوم كل عضو بترشيح اسم عضو واحد ، ويثني عليه اخـــرون .

دولة رئيس المجلس

ارجو ان اعيد للمجلس ، بالتذكير بـــــان رؤوساء اللجان انتخبوا من المجلس كل يمثـــل قطاع : القانوني والاقتصادي والمالي والشؤون الخارجية والخدمات والزراعية وهذا ييسر على المجلس ، واننا توسمنا فيهم الاختصاص والاختيار فما راي المجلس ان يكونوا هم الاساس ويضاف اليهم بعض الاعضاء ليصل عددهم الى عشرة ، لانه بالحقيقة اذا كل عضو يرشح واحد ونصوت عليه عملية تطول . فما راي الاخوان . .

السيد وصفي ميرزا

ما عدد اللجان ،

هكذا من الاصل